AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

الجمهورية العربية السورية
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

NAPC

المركز الوطني للسياسات الزراعية

ورقة عمل رقم (64)

قياس تنافسية صادرات البندورة السورية في السوقين العراقي والروسي باستخدام المؤشر المركب للتنافسية

إعداد:
م.محمود ببيلي– م. ختام السمية – م. بشار بدرو

دمشق- شباط 2016

الفهرس

مقدمة 1
1. أهمية محصول البندورة 1
2. إنتاج البندورة عالمياً 3
3. إنتاج البندورة في سورية 4
4. استهلاك البندورة في سورية 6
5. تسويق البندورة في سورية 7
6. تصنيع البندورة في سورية 7
7. تجارة البندورة في سورية 8
1.7. استيراد البندورة في سورية 8
2.7. تصدير البندورة في سورية: 8
3.7. الميزان السلعي للبندورة في سورية 9
8. السياسات الزراعية السورية فيما يتعلق بالبندورة 10
9. منهجية البحث 12
1.9 الميزة النسبية الظاهرية 14
2.9 المنافسة السعرية 17
9-2-1 بالنسبة للسوق الروسي: 17
9-2-2 بالنسبة للسوق العراقي 18
3.9 مؤشر الحصة السوقية 19
1.3.9. السوق الروسي 19
2.3.9 السوق العراقي 20
4.9 معامل الاستقرار 21
5.9 معامل اختراق الأسواق 22
10. مؤشر التنافسية المركب 24
11. المقترحات 28
12. المصادر 30

تقديم

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على المركز التنافسى للصادرات السورية من البندورة فى السوق العراقي والروسي وبذلك يأخذ بالاعتبار ظروف الأزمة الحالية التي يمر بها القطر حيث لا إمكانية كبيرة في الوقت الحالي للتصدير لمعظم الأسواق العربية باستثناء بعض دول الجوار ولاسيما العراق بينما بالمقابل يأتي ترجمة عملية لسياسة "التوجه شرقاً" التي تبنتها سورية منذ بدء الأزمة المفروضة والتي تقضي بتنشيط العلاقة التجارية الزراعية مع الاتحاد الروسي والدول الصديقة.

ملخص تنفيذي

البندورة هي المحصول الخضري الثالث عالمياً من حيث الأهمية بعد البطاطا والبطاطا الحلوة، وتعد الصين والهند والولايات المتحدة وتركيا ومصر وإيطاليا من أوائل الدول التي حققت نمواً في زراعة وإنتاج البندورة، وتعد البندورة من أكثر الخضار استهلاكاً لدى السوريين لتوافرها وانخفاض ثمنها وفوائدها وهي ثقافة تقليدية في الاستهلاك، وتظهر دراسة الميزان السلعي للبندورة في سورية خلال الفترة 2003-2012 وجود الفائض المستمر مما يسمح بتصدير كميات من البندورة وخاصة المحمية.

وتهدف هذه الدراسة من خلال دراسة مؤشر التنافسية المركب إلى الكشف عن مستوى تنافسية البندورة السورية في الأسواق الخارجية، ويتكون مؤشر التنافسية المركب والذي تم تطويره في هذه الدراسة من عدة مؤشرات ثانوية هي: الميزة النسبية الظاهرية – مؤشر المنافسة السعرية – الحصة السوقية – معامل عدم الاستقرار – معامل اختراق الأسواق. وقد تم جمع هذه المؤشرات بعد تثقيلها للحصول على المؤشر المركب ومن ثم مقارنته مع المؤشرات المركبة إما لسلع أخرى أو لنفس السلعة لكن من مصادر أخرى. هذا وقد تم تثقيل المؤشرات حسب تأثيرها على القدرة التنافسية للسلعة كما يلي:

- الميزة النسبية الظاهرية 30%
- المنافسة السعرية 20%
- الحصة السوقية 20%
- معامل الاستقرار 15%
- معامل اختراق الأسواق 15%

وبتطبيق المؤشر حصلنا على النتائج التالية:

- هناك ميزة نسبية ظاهرية كبيرة وواضحة للبندورة الطازجة السورية، لكن بالمقابل، هناك تراجع في صادرات سورية من البندورة الطازجة، ويعزى ذلك في جانب منه إلى عدم كفاية وكفاءة الخدمات التسويقية المقدمة للمنتج السوري.
- تتقدم سورية على تركيا في الميزة النسبية الظاهرية للبندورة، وهو ما يجب استثماره والاستفادة منه كما تمتلك سورية ميزة المنافسة السعرية في الأسواق الروسية وتتقدم على تركيا (المصدر الأول للسوق الروسي)، وكذلك تمتلك سورية ميزة المنافسة السعرية في الأسواق العراقية وتتقدم على الأردن (المصدر الأول للبندورة للعراق) وعليه فمن المفيد أن تستغل هذه الفرص اختراق هذه الأسواق.
- إنتاج البندورة السورية مستقر إلى حد كبير ولكنه أقل استقراراً من الدول المصدرة الهامة الأخرى، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى الأزمة الراهنة، وهذا ما يتطلب المعالجة.
- اختراق البندورة السورية للأسواق الروسية يقل عن 1%، ويبلغ بالمتوسط 0.19، والإنتاج السوري من البندورة قادر على زيادة الكميات المصدرة كما دلت تجربة الكوريدور الأخضر، بالمقابل بلغت قيمة معامل الاختراق للسوق العراقية 19.3 في العام 2009 وهي أعلى قيمة وصل لها المعامل قبل الأزمة وتعكس إمكانات ضمنية كبيرة لإنتاج البندورة السوري بحيث إنه قادر على اختراق السوق العراقية بنسبة الخمس تقريباً.
- تنافسية البندورة السورية في الأسواق العراقية هي في وضع أفضل منها في الأسواق الروسية.

- الميزة النسبية الظاهرية للبندورة السورية هي إجمالاً في انخفاض على المدى البعيد بينما مؤشر المنافسة السعرية هو في تراجع على المدى البعيد في السوق الروسي وبدرجة أقل في السوق العراقي وإن كان الاتجاه العام له قبل بدء الأزمة في ارتفاع في هذا السوق، أما الاتجاه العام لمؤشر اختراق الأسواق فهو كان في تناقص في الأسواق الروسية قبل الأزمة وبعد الأزمة على السواء بينما في الأسواق العراقية فهو كان وما يزال في ارتفاع، وأخيراً ينحدر الاتجاه العام لمؤشر الحصة السوقية في الأسواق الروسية بشكل كبير بينما كان الاتجاه العام لهذا المؤشر متزايداً في السوق العراقية قبل بدء الأزمة وأصبح متناقصاً بعد بدئها
- بالنسبة لمؤشر التنافسية المركب فإن المركز الضعيف نسبياً مقارنة بالدول الأخرى والمتراجع على المدى البعيد هو في جزء كبير منه يبعود إلى الأزمة الراهنة وهو ما كان واضحاً لدى دراسة بعض المؤشرات الداخلة في مؤشر التنافسية المركب.
- بالنسبة للصادرات التركية والمغربية في السوق الروسي فإن مؤشر التنافسية المركب للبندورة التركية والمغربية هو أعلى بـ 4.1 نقطة و3.6 نقطة على الترتيب من مؤشر البندورة السورية، وهذا يعود في معظمه إلى ارتفاع مؤشر الحصة السوقية التركية بالدرجة الأولى ومؤشر اختراق الأسواق التركي بالدرجة الثانية وإلى ارتفاع مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للبندورة المغربية وكذلك مؤشرا الحصة السوقية واختراق الأسواق المغربيان، لكن مؤشر التنافسية المركب للبندورة التركية في الأسواق الروسية سيشهد تدهوراً كبيراً في المرحلة المقبلة ويمكن لصادرات البندورة السورية أن تستفيد من هذه الفرصة. هذا ولا تمتلك البندورة المغربية ميزة المنافسة السعرية في الأسواق الروسية ومن الضرورة استغلال المنتجين السوريين لهذه الميزة وتوسعة صادراتهم إلى الأسواق الروسية، خصوصاً أنه بالرغم من الأزمة المفروضة على القطر فقد بلغت قيمة مؤشر المنافسة السعرية للبندورة السعرية في العام 2012 ما يعادل 1.073 أي أن البندورة السورية بقيت تحافظ على الميزة السعرية حتى في سنوات الأزمة.
- بالنسبة للصادرات الأردنية في السوق العراقي فإن مؤشر التنافسية المركب للبندورة الأردنية يفوق نظيره السوري بـ 12.7 نقطة وهو فارق كبير يعود إلى ارتفاع الميزة النسبية الظاهرية للبندورة الأردنية بشكل كبير وكذلك ارتفاع الحصة السوقية لها في الأسواق العراقية، لكن مؤشر المنافسة السعرية للبندورة السورية أعلى منه للبندورة الأردنية كما مر وكذلك مؤشر اختراق الأسواق أي أن البندورة السورية قادرة على المنافسة سعرياً كما أن لها حضورها المؤثر إلى حد ما في الأسواق العراقية وهذا ما يجب البناء عليه لتطوير قدرتها على المنافسة وبالتالي رفع مؤشر التنافسية المركب لها في هذا السوق.

مقدمة

تعتبر قدرة السلع الزراعية على المنافسة من القضايا ذات الأهمية الخاصة في البلدان التي تعتمد على التصدير الزراعي كدعامة من دعامات الاقتصاد الوطني، ويميز قياس التنافسية بكونه الأداة المناسبة لتقييم الحالة التنافسية للسلع وبالتالي وضع الخطط المناسبة لتطوير تنافسيتها. وفي هذا الإطار فإن المؤشرات البسيطة لقياس التنافسية لا تستطيع – كل بمفرده - أن تعطي صورة كاملة عن تنافسية سلعة ما لذلك يتم اللجوء إلى ما يعرف بمؤشر التنافسية المركب وهو عبارة عن مجموعة من المؤشرات البسيطة التي يتم اختيارها وتثقيلها حسب القطاع المدروس والسلعة المبحوثة.

وقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2008) كتاباً دليلياً حول نمذجة بناء المؤشرات المركبة والاستفادة منها كأداة لتحليل السياسات، مبينةً كيف يتم تطوير الأساس النظري للمؤشر وما هي الأدوات التي تفيد في بنائه، وكذلك Limón & Riesgo (2008) فقد بحثا في مقاربات بديلة لبناء مؤشر مركب بهدف قياس الاستدامة الزراعية، بينما بحث عبدالله (2006) في إمكانية تنمية بعض الحاصلات الزراعية السورية استناداً إلى نموذج مقترح من مؤشر التنافسية المركب حيث وجد أن صادرات الكرز واليانسون السورية تتمتع بمؤشر تنافسية أعلى من غيرها في الأسواق الأجنبية.

وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الصادرات السورية من البندورة تحديداً حيث تعتبر البندورة أهم الخضروات التصديرية السورية خلال فترة الأزمة، وقد تم تطوير مؤشر تنافسية مركب خاص بصادرات البندورة في الدراسة لقياس تنافسية هذا المنتج السوري في سوقين مهمين هما السوق العراقي والسوق الروسي حيث يعتبر العراق هو الشريك التجاري الزراعي العربي الأول لسورية بينما يعتبر السوق الروسي ثاني أكبر الأسواق العالمية المستوردة للبندورة وهو سوق صديق يدخل في إطار السياسة المعلنة للحكومة السورية والمسماة اصطلاحاً بـ"التوجه شرقاً" كما أن العقوبات التي فرضتها روسيا على الصادرات الزراعية التركية في العام 2015 ولاسيما البندورة تفتح المجال أمام الصادرات السورية لتسد جزءاً من محلها على الأقل في حال كانت قادرة على المنافسة.

ومن هنا تأتي أهمية قياس تنافسية صادرات البندورة السورية في السوقين العراقي والروسي باستخدام المؤشر المركب للتنافسية حيث ستبين هذه الدراسة الوضع التنافسي للبندورة السورية في هذين السوقين ونقاط الضعف التي يجب تلافيها ونقاط القوة التي يجب تعظيمها في هذا المجال.

وتتألف الدراسة من قسم نظري يتناول أهمية محصول البندورة وإنتاج وتجارة البندورة عالمياً وإنتاج واستهلاك وتسويق وتصنيع وتجارة البندورة في سورية والميزان السلعي لها والسياسات المتعلقة بها وقسم تحليلي يضم منهجية البحث ويستعرض المؤشرات البسيطة التي يتكون منها المؤشر وصولاً إلى بنائه بالنسبة لكلا السوقين العراقي والروسي وتقديم الاستنتاجات والمقترحات.

1. أهمية محصول البندورة

تصنف البندورة كأحد أهم المحاصيل الزراعية وتشكل جزءاً أساسياً من غذاء الشعوب على اختلاف ثقافاتهم لأهميتها الصحية، تمتاز باستخداماتها الغذائية المتعددة سواء كبندورة طازجة أو مصنعة، وتتميز البندورة بقيمة تغذوية عالية كما أنها مصدر هام

لليكوبين وهو مضاد أكسدة فعال يقي من الإصابة بالسرطانات، كما تبرز بغناها بفيتامينات أ – ب – سي وكذلك البوتاسيوم والحديد والكالسيوم. وحسب الأونكتاد (2012) تزرع أصناف مختلفة من البندورة عالمياً لكن الصنف الأكثر انتشاراً ورواجاً هو الأحمر ذو الشكل الكروي ذو القطر 5-6 سم، وتزرع البندورة إما في الحقل أو في البيوت البلاستيكية (الأونكتاد، 2012).

والبندورة هي المحصول الخضري الثالث عالمياً من حيث الأهمية بعد البطاطا والبطاطا الحلوة، وتعد الصين والهند والولايات المتحدة وتركيا ومصر وإيطاليا من أوائل الدول التي حققت نمواً في زراعة وإنتاج البندورة. ويمكن جني البندورة في مرحلة الطور الأخضر أو نصف النضج أو النضج الكامل حسب متطلبات السوق، ولكنها محصول سريع التلف وحساس للعوامل الخارجية والداخلية وبالتالي يجب أن تتم معاملتها بعناية كبيرة. وبشكل خاص فإن البندورة حساسة للتلف أثناء القطف وخاصة في بعض مراحل النضوج.

وتعبأ البندورة في الحقل في صناديق خشبية أو بلاستيكية مفتوحة أو صناديق كرتونية من طبقتين. وما تزال تجارة البندورة الطازجة العالمية في توسع مستمر ولكن الدول المصدرة الرئيسية تسعى لتصدير البندورة إلى الأسواق المجاورة لها للاستفادة من توفير تكاليف التحميل والتسهيلات الجمركية كما هو الحال بالنسبة للمكسيك والولايات المتحدة حيث تصدر المكسيك أكثر من 98% من صادرتها من البندورة إلى الولايات المتحدة وهناك اتفاقية بين الطرفين تدعى اتفاقية تعليق البندورة للعام 2008 تلزم المصدرين المكسيكيين بالبيع بسعر أعلى أو معادل للسعر المرجعي. وكذلك فإن تركيا وهي إحدى كبار المصدرين العالميين للبندورة تشحن معظم صادرتها من البندورة إلى روسيا والاتحاد الأوروبي. ويصدر الأردن وهو سادس المصدرين العالميين معظم إنتاجه من البندورة إلى دول الشرق الأوسط وخاصة العراق، أما الصين فتصدر إلى روسيا وكازاخستان وفيتنام وهونج كونج.

وتتحكم الطبيعة الهشة للبندورة ونفقات النقل وتفضيلات السوق للثمار الناضجة بالترتيبات التسويقية بحيث تجعلها متوائمة مع التجارة عبر الحدود. وهنا يتم استخدام ما يسمى "أميال الغذاء" لتقييم الأثر البيئي للغذاء حيث يشير هذا المصطلح إلى المسافة التي يقطعها الغذاء خلال نقله منذ إنتاجه وحتى استهلاكه.

أما في سورية فتزرع البندورة بعدة عروات (عروة خريفية –عروة ربيعية-عروة صيفية) وهي زراعة في غالبها مروية وهي إما أن تكون زراعة مكشوفة أو محمية (بيوت بلاستيكية). ويمكن إنتاج البندورة في سورية طوال العام حيث تزرع البندورة المكشوفة في شباط وحتى حزيران وتمتد فترة الحصاد من منتصف حزيران وحتى أواخر تشرين الأول وتختلف الأصناف المزروعة بحسب فترة النمو ومدة النضج وقابلية التصنيع والإنتاجية ونوعية الثمار ومقاومة الآفات .

ويلاحظ أن معظم البندورة المزروعة في سورية هي مروية، وتستخدم غالبا طريقة الري بالأثلام، وقد تستخدم طريقة الري بالرذاذ في استنبات البذور إلا أنها نادراً ما تستخدم على النباتات الكبيرة بعد ذلك لأن الري بالرذاذ يزيد من قابليتها للإصابة بالأمراض الناتجة عن زيادة الرطوبة مثل اللفحة المبكرة واللفحة المتأخرة.كما يجب التنويه بالدعم الذي قدم من قبل الدولة لتشجيع المزارعين للانتقال لاستخدام طريقة الري بالتنقيط في حقول البندورة حيث انتشر استخدامها بسرعة في زراعة البندورة، كما قدمت الحكومة قروضا لتنفيذ شبكات الري وصيانتها.

2. إنتاج البندورة عالمياً

بلغت المساحات المزروعة بالبندورة عالمياً للعام 2013 حوالي 4.7 مليون هكتار بينما كانت لا تتجاوز 4.2 مليون هكتار في العام 2004، أما الإنتاج العالمي فكان يبلغ في العام 2004 أكثر من 128 مليون طن ليصبح في العام 2013 حوالي 164 مليون طن، كما يبين الشكلان (1،2).

الشكل 1: مساحات البندورة عالمياً، 2004-2013 (مليون هكتار)

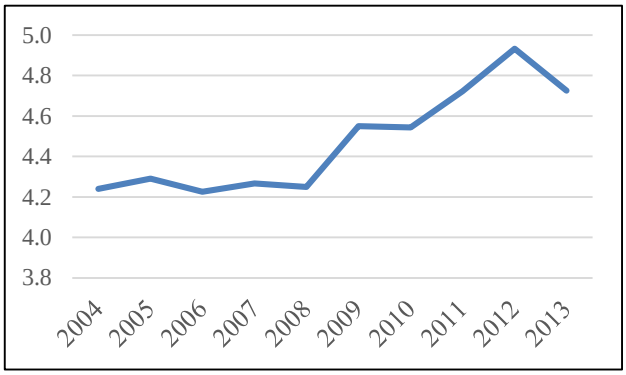

الشكل 2: إنتاج البندورة عالمياً، 2004-2013 (مليون طن)

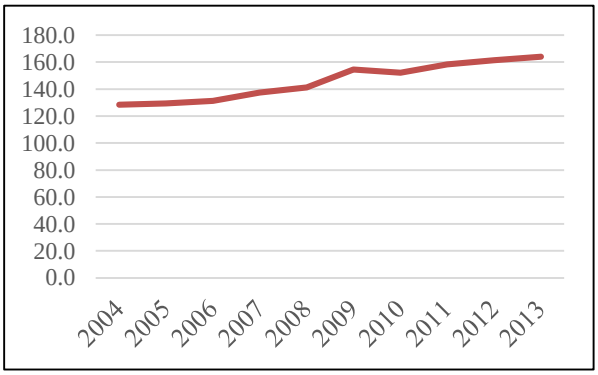

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الزراعة والأغذية (الفاو).

نلاحظ من الشكلين أن المساحة المزروعة بالبندورة عالمياً ازدادت ببطء وبشكل طفيف نسبياً بينما كان نمو الإنتاج قوياً وملحوظاً، وإذا حسبنا معدل النمو السنوي (AGR) للمساحة خلال الأعوام العشرة المدروسة سنجد أنه يعادل أقل من 1.6% بينما يبلغ معدل النمو السنوي للإنتاج العالمي من البندورة خلال الفترة 2004-2013 ما يقارب 3.6%، وهذا يرجع بالتأكيد إلى ازدياد إنتاجية وحدة المساحة نتيجة تطبيق التقنيات الحديثة في مجال الإدارة المتكاملة للإنتاج وخاصة تقنيات الري الحديث والزراعة التكثيفية وإدارة المكافحة ... إلخ، وقد كانت إنتاجية الهكتار عالمياً في العام 2004 تبلغ 30.3 طن فأصبحت تبلغ 34.7 في العام 2013.

أما بالنسبة لأهم منتجي البندورة عالمياً فهي الصين بلا منازع حيث بلغت كمية إنتاجها من البندورة في العام 2012 ما يقارب 48.1 مليون طن بندورة تلتها الهند بإنتاج يبلغ 18.7 مليون طن، أما في العام 2013 فقد أصبح إنتاج الصين يبلغ 50.6 مليون طن بينما تراجع إنتاج الهند ليصبح 18.2 مليون طن.هذا وتبرز المكسيك كمنتج رئيسي عالمياً للبندورة البلاستيكية (المزروعة ضمن بيوت بلاستيكية). والشكل (3) يوضح المنتجين الرئيسيين للبندورة في العالم خلال العامين 2012 و2013.

أما على صعيد التصدير فالمكسيك هي الدولة الأولى المصدرة عالمياً للبندورة تليها هولندا ثم إسبانيا، كما هو واضح من الشكل (4)، والجدير بالذكر أن المغرب قد قفز إلى المرتبة الخامسة في العام 2012 بينما تراجع الأردن إلى المرتبة السادسة، وكذلك فقد كانت سورية تحتل المرتبة 11 عالمياً في العام 2011 فأصبحت في المرتبة 12 في العام 2012 وذلك على خلفية الحرب المفروضة على القطر.

الشكل3: أهم المنتجين العالميين للبندورة في الأعوام 2012 و2013، (مليون طن).

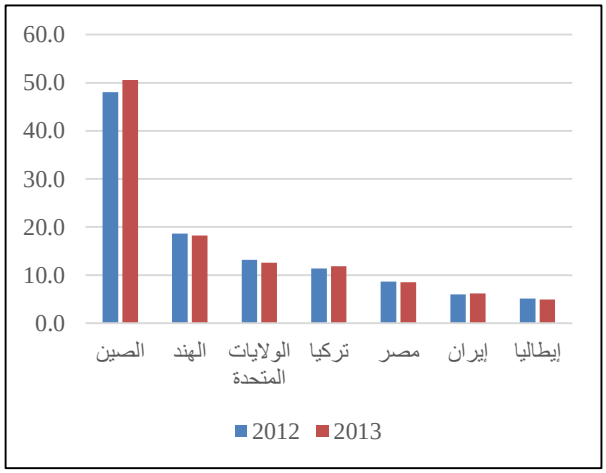

الشكل4: أهم المصدرين العالميين للبندورة في الأعوام 2011 و2012، (مليون طن).

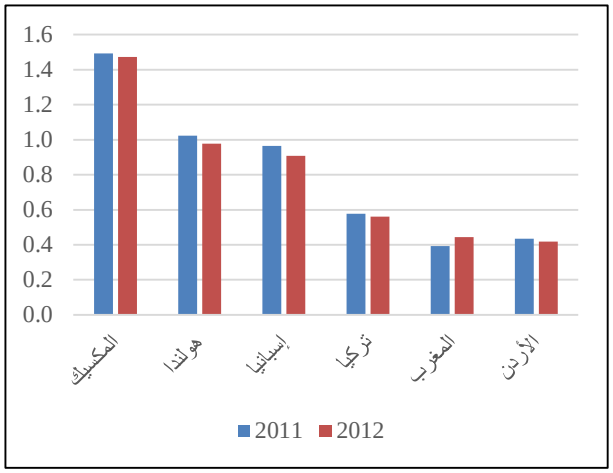

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الزراعة والأغذية (الفاو).

وبالنسبة لكبار المستوردين فتتربع الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول المستوردة وبفارق كبير عن الدولة التالية (روسيا) ثم تأتي دول الاتحاد الأوروبي بعد ذلك، وإن كانت باكستان قد قفزت في العام 2012 لتحل في المرتبة السادسة عالمياً بين المستوردين بدلاً من هولندا التي أصبحت تحتل المرتبة السابعة، بينما كانت باكستان تحتل المرتبة التاسعة في العام 2011، والشكل (5) يبين كبار المستوردين العالميين في العامين 2011 و2012.

الشكل5: أهم المستوردين العالميين للبندورة في الأعوام 2011 و2012، (مليون طن).

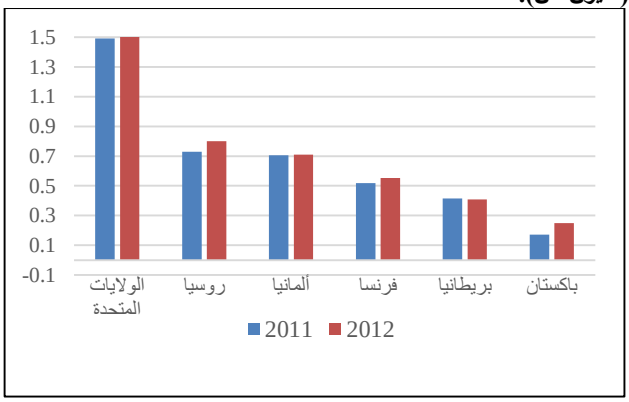

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الزراعة والأغذية (الفاو).

خارطة التجارة العالمية للبندورة الطازجة.

المصدر: (الأونكتاد، 2012).

3. إنتاج البندورة في سورية

تعد البندورة بالنسبة لسورية قطاعاً هاماً للتصدير ولكن يجب حل مشكلات عدم الكفاءة الإنتاجية والتصديرية، وتبدو الزراعة المحمية هي المفتاح للصعود بإنتاج البندورة السورية.

وبالرجوع إلى قاعدة بيانات منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة (الفاو) نجد أن سورية جاءت في المركز التاسع عشر بين الدول الأكثر إنتاجاً للبندورة عالمياً في العام 2011 (وهو العام الذي شهد بداية الأزمة في سورية) وقد شكل إنتاجها ماقيمته 0.73% من الإنتاج الكلي للعالم (1.2) مليون طن وما قيمته بالقطع الأجنبي (427) مليون دولار وهو ما كان يمثل عائداً مالياً مهماً للدولة ويدل على أن هذه السلعة مهمة للفلاح السوري وذات ميزة نسبية لانخفاض تكلفة إنتاجها وإنتاجيتها العالية وقد لوحظ أنه حتى الفلاح الذي يخسر في موسم يعاود زراعة البندورة في الموسم الذي يليه فالحرارة المعتدلة السائدة في سورية تساعد بنمو وإنتاج البندورة بشكل واسع في الزراعات المكشوفة ، كما ويساعد الطقس المعتدل في الساحل على إنتاج البندورة في البيوت البلاستيكية باستخدام الحد الأدنى من التدفئة والتهوية الصناعية في الشتاء وهي أصناف مرغوبة للتصدير إلى الأسواق الخارجية.

الجدول 1: تطور الإنتاج المحلي في سورية بمختلف أشكاله (بعلي- مروي- عروة ربيعية- خريفية- صيفية- بيوت بلاستيكية).

الإنتاج (ألف طن)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	معدل النمو%
بندورة - بعل	13.2	11.0	14.4	10.8	12.0	6.8	7.8	8.8	-6%
بندورة - خريفي	103.4	110.5	89.4	81.8	59.8	77.2	67.7	21.1	-20%
بندورة - ربيعي	36.6	55.5	67.8	54.9	53.1	60.0	47.1	44.5	3%
بندورة - صيفي	462.6	565.3	482.3	496.8	472.6	485.1	261.2	207.4	-11%
إجمالي البندورة المكشوفة	602.6	731.3	639.5	633.5	585.5	622.3	376.0	273.0	-11%
إنتاج البندورة المحمية	433.2	501.2	523.8	532.1	570.8	532.7	407.9	226.7	-9%
إجمالي الإنتاج	1035.8	1232.5	1163.3	1165.6	1156.3	1155.0	783.9	499.7	-10%

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء للعام 2013.

بدراسة الجدول نلاحظ مايلي:

تعد العروة الصيفية هي الأعلى إنتاجية تليها العروة الخريفية ومن ثم الربيعية، ولكن ارتفعت نسبة مساهمة العروة الخريفية من الزراعة المكشوفة من 10% عام 2010 إلى 18% في العام 2012 نتيجة انخفاض مساهمة العروة الصيفية حيث تراجعت من 81% عام 2010 إلى 68% عام 2012، وسُجل أكبر نسبة انخفاض في الإنتاج في العروة الصيفية عام 2012 حيث وصل فيها الإنتاج إلى (261178) طن في حين كان الإنتاج في 2010 (585549) طن وهو انخفاض بنسبة 81%. أما في العام 2013 فقد عادت مساهمة العروة الخريفية إلى الانخفاض بشكل كبير (أكثر من النصف) مقابل ارتفاع مساهمة العروة الصيفية مجدداً، وهذه التطورات مرتبطة إلى حد كبير بالظروف المناخية وكذلك بتطورات الحرب على القطر.

وبشكل عام نلاحظ تأثر إنتاج البندورة المكشوفة بالحرب المفروضة على القطر والتي أثرت على كافة مستلزمات الإنتاج وعمليات التسويق، وقد تراجعت إنتاج البندورة الحقلية في عام 2012 بنسبة 56% مقارنةً عن ما كانت عليه في 2010 بينما تراجعت البندورة المحمية بنسبة 40% خلال نفس الفترة، وهي نسب كبيرة جداً تعكس خطورة الأزمة على هذا النوع من الزراعة.

وقد كانت نسبة مساهمة البندورة المكشوفة من إجمالي إنتاج البندورة في سورية عام 2010 تعادل51% بينما كانت نسبة مساهمة البندورة البلاستيكية (المحمية) تبلغ 49%، وفي 2011 أصبحت المكشوفة تبلغ 54% والبلاستيكية 46%، بينما انخفضت المكشوفة في عام 2012 إلى 48% وأصبحت البلاستيكية 52%. أما بالنسبة للزراعة البعلية فهي تندرج ضمن البندورة الحقلية ولم تتجاوز نسبة مساهمتها في الزراعة المكشوفة 2% في الفترة 2010-2012 .

والملاحظ أن سنة 2013 هي سنة استثنائية بكافة المقاييس ولا تجوز المقارنة فيها مع باقي السنوات بسبب الظروف الاستثنائية التي أسلفنا ذكرها وإن جاز لنا أن نتحدث عنها فهي سنة بالغة السلبية لهذه الزراعة بكافة أنواعها حتى لو قارناها بالسنة التي

سبقتها (2012) فالإنتاج الإجمالي انخفض 36% عن سنة 2012 والزراعة المحمية تدهورت بنسبة 44% عن سنة 2012 فيما كانت الزراعة المكشوفة تسجل انخفاضاً جديداً بنسبة 27% عن السنة التي قبلها.

ويرجع تدهور الزراعة المحمية إلى انخفاض أعداد البيوت البلاستيكية التي تم استثمارها مقارنة بالسنين السابقة فقد كان عدد البيوت المستثمرة عام 2010 (95133) بيت بلاستيكي في مساحة (4281) هكتار إلا أنها بدأت بالانخفاض لتصل لعام 2013 (37789) بيت بلاستيكي في مساحة (1512) هكتار بنسبة تدهور 60% في استثمار البيوت و64% في المساحات المزروعة المحمية.

أما توزع الزراعة المحمية لعام 2013 فكان حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، على أربع محافظات إنتاجاً ومساحةً: طرطوس بنسبة 68% أولاً واللاذقية 29% ثانيةً وذلك بسبب ملائمة الظروف المناخية خلال الشتاء لإنتاج البندورة المغطاة في منطقة الساحل فقد انتشرت هذه الزراعة بصورة رئيسية هناك، تليها حمص بنسبة 2% ومن ثم حماة 1% من إجمالي الزراعة المحمية للبندورة.

كانت الزراعة المكشوفة للبندورة تنتشر في كل المحافظات لكنها تتركز في محافظات درعا، حلب، الحسكة والقنيطرة وتزرع في المناطق التي تتوفر فيها المياه و كان توزع الزراعة في المحافظات كما هو مبين بالشكل 6 (انتاج، مساحة).

الشكل 6: توزع الإنتاج للزراعة المكشوفة على المحافظات وتوزع مساحات الزراعة المكشوفة للبندورة على المحافظات 2013.

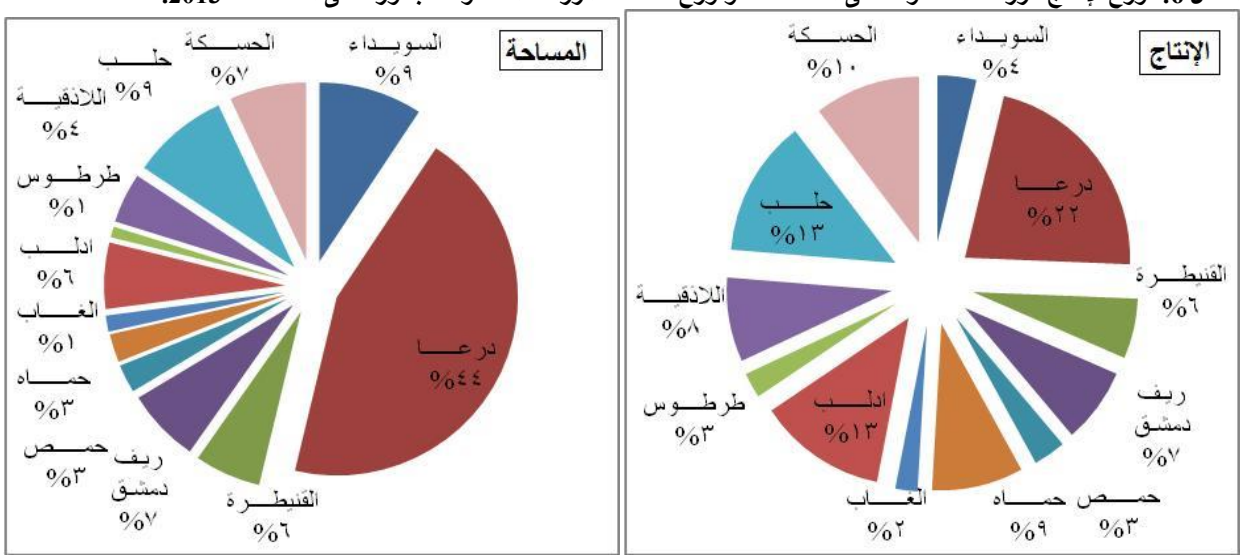

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء-المجموعة الإحصائية لعام 2013.

4. استهلاك البندورة في سورية

تعد البندورة سلعة أساسية ومن أكثر الخضار استهلاكاً لدى السوريين لتوافرها وانخفاض ثمنها أثناء فترة الإنتاج، ونتيجة الأزمة التي تعاني منها البلاد والتي أثرت على الإنتاج والاستهلاك وبالتالي على إرتفاع أسعارها على حد سواء، مما أدى ذلك لانخفاض حصة الفرد السنوية فهي انخفضت من 42 كغ عام 2007 إلى حوالي 32 كغ عام 2012 والشكل (2) يبين تطور حصة الفرد السوري من البندورة خلال الفترة 2007-2012 وأسباب الانخفاض في المعروض ترجع في عام 2009 إلى الزيادة الكبيرة في

التصدير والتي حدت من كمية العرض في السوق رغم الاستيراد الذي يقوم بتغطية حاجة الطلب المحلي على هذه السلعة في حين الانخفاض في عام 2011 و2012 يعود لتراجع الإنتاج وصعوبة التسويق.

الشكل 7: تطور حصة الفرد السوري من البندورة مقدرة (بالكغ) خلال الفترة 2007-2012.

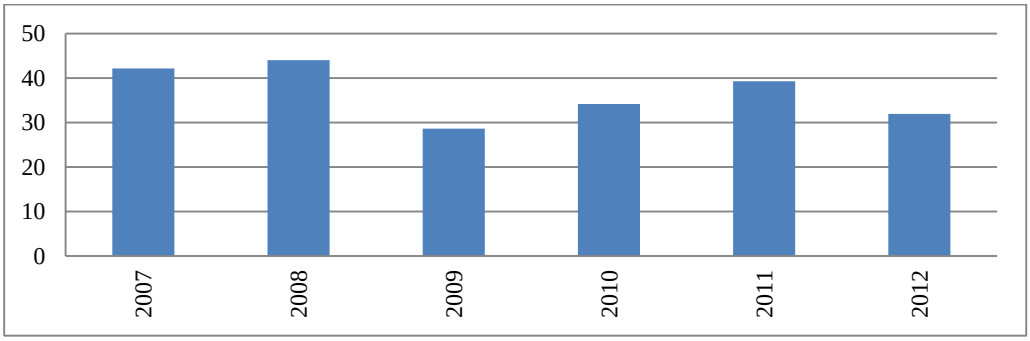

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء (2013) و قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

5. تسويق البندورة في سورية

تسوق البندورة محلياً عن طريق المنتجين المحليين أنفسهم أو عن طريق تجار الجملة الصغار إلى أسواق الهال المحلية في كل محافظة وغالبية البندورة المكشوفة تستخدم للاستهلاك المحلي أو يتم تصنيعها أو تعليبها في معامل الكونسروة الموجودة داخل القطر في حين تشهد غالبية البندورة المحمية تصديراً إلى البلدان المجاورة أو الدول الصديقة التي تجمعها مع سورية علاقات واتفاقيات ثنائية.

أسعار السوق (سواء جملة أو مفرق) تحدد غالباً بناء على عوامل الطلب والعرض، والظروف الحالية تجعل صعوبة تسويق هذه السلعة تنعكس سلباً على الأسعار بارتفاعها على المستهلك النهائي. في حين تلعب طبيعة هذه السلعة وسرعة تلفها وصعوبة تخزينها (لعدم وجود برادات أو تسهيلات تسويقية) دوراً سلبياً بالنسبة للمزارعين الذين يقومون بتسويقها بأنفسهم بحيث تعرضهم لخسائر كبيرة في بعض المواسم وقد يخرج بعضهم خاسراً.

6. تصنيع البندورة في سورية

توزعت معامل الكونسروة لرب البندورة في غالبيتها في مناطق الإنتاج (المنطقة الجنوبية) وتوزعت ملكيتها بين القطاعين العام والخاص. والبندورة المكشوفة هي التي تخضع إلى التصنيع في سورية وكون محافظة درعا تحتل المرتبة الأولى بإنتاج هذا النوع من الإنتاج كانت أغلبية المعامل تتوزع في هذه المحافظة ، وحسب بدرو (2015) يبلغ عدد معامل الكونسروة في محافظة درعا أربعين معمل بتكلفة إجمالية بلغت 960 مليون ليرة سورية تتوزع في مناطق الإنتاج الرئيسية تنتج نحو ستين ألف طن سنوياً من رب البندورة، في حين تتوزع باقي المعامل في غوطة دمشق و باقي المحافظات حسب الإنتاج كمعمل الحسكة ومعمل جبلة (بدرو، 2015، ص. 6). ويتم تأمين الإنتاج لهذه المصانع من التعاقدات المباشرة مع الفلاحين أو مع تجار الجملة وهناك بعض المعامل التي تنتج متطلباتها.

والملاحظ أن تصنيع هذه السلعة لم يرق إلى مستوى إنتاجها ومنافستها وميزتها التصديرية وجاءت الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد لتزيد من معاناة هذا الوضع بخروج عدة معامل لتصنيع البندورة (خاص، عام) خارج الخدمة كما في درعا وريف دمشق جراء أعمال التخريب التي طالت تلك المنشآت.

وهنا لابد من وضع برنامج للقيام بدراسة نوعية لسوق البندورة تشارك فيها غرف الصناعة والتجارة مع وزارتي الصناعة والاقتصاد لتحديد نقاط ضعفها وقوتها ووضع برنامج لتعزيز قدراتها التنافسية في أسواق التصدير، بما يضمن زيادة الصادرات، وخاصة أسواق الصادرات الصناعية لهذه السلعة في البلدان العربية وأوربا عن طريق زيادة المعامل كماً ونوعاً.

7. تجارة البندورة في سورية

1.7. استيراد البندورة في سورية

تطور الاستيراد لهذه السلعة بشكل كبير في السنوات الماضية فمن حظر الاستيراد عليها إلى فرض رسوم جمركية عالية لدعم المنتج المحلي إلى كسر جميع هذه القيود وتسهيل استيرادها لسد حجم الطلب المتزايد عليها نتيجة الزيادة السكانية والنقص الحاصل في المعروض المحلي الذي هو محصلة نقص في الإنتاج والتزام بعقود التصدير لهذه السلعة لجدواها الاقتصادية ومردود وريعية هذا النشاط بشكل عام.

جاءت زيادة الاستيراد هذه على دفعات فازدادت الواردات بنسبة 190% في الفترة (2006-2008) مقارنة مع مثيلتها في الفترة (2003-2005) وهي نتيجة تغير السياسة المتبعة في سورية وتسهيل الاستيراد لهذه السلعة وكذلك نتيجة تفعيل إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل كامل في العام 2006 مما شجع أكثر على المزيد من الاستيراد من الدول العربية المجاورة، فيما نلاحظ أن الزيادة كانت طفيفة بمقارنة سنة عام 2012 بمتوسط سنوات (2009-2011) وهي زيادة بمقدار 17% حيث بلغت قيمة المستوردات عام 2012 حوالي ملياري ليرة سورية.

تحتل سورية بتصنيف منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) المركز الحادي عشر باستيراد البندورة ومستورداتها في الغالب من الأردن ومصر بالنسبة للبندورة الطازجة أو المبردة وإيطاليا بالنسبة للبندورة المحضرة ، كما أن سلعة البندورة وفقاً لنفس المنظمة تحتل المرتبة الثامنة في مستوردات سورية الزراعية من العالم بعد الذرة والصويا والقمح والسكر بشقيه الخام والمكرر وزيت الصويا والشعير وذلك بقيمة (70) مليون دولار (الفاو،2016).

2.7. تصدير البندورة في سورية:

صدرت سوريةخلال السنوات (2006-2012) ثلاث سلع أساسية (تحت ثلاث بنود جمركية) فيما يخص البندورة هي كالتالي:

I- *بندورة (طماطم)، طازجة أو مبردة.*

II- *بندورة (طماطم) محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك ، غيرها.*

III- *بندورة (طماطم) محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك ، كاملة أو مقطعة.*

كانت أهم الدول التي تستورد هذه السلعة من سورية هي:

دول الجوار العربية (العراق ولبنان والأردن) ودول الخليج العربي (الامارات، البحرين، الكويت، السعودية، اليمن).

أما عالمياً فكانت دول أوربا الشرقية الزبون الدائم للبندورة السورية (مولدافيا، يوغسلافيا، أذربيجان،أرمينيا،ألبانيا، أوكرانيا) كما تم تصدير البندورة السورية المحضرة للأسواق الألمانية والايطالية.

الشكل رقم 8 يبين أن غالبية صادرات سورية من البندورة هي من البندورة الطازجة وذلك طيلة الفترة المدروسة وكانت سنة 2009 هي الأعلى تصديراً، وبسبب الأزمة كانت سنة 2011 و2012 على التوالي سنين الانخفاض في التصدير نظراً لتدهور الزراعة وصعوبة التسويق خارجياً نتيجة العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية.

الشكل 8: تطور كميات تصدير سلعة البندورة بأنواعها الثلاثة في سورية خلال الفترة 2006-2012 (الف طن).

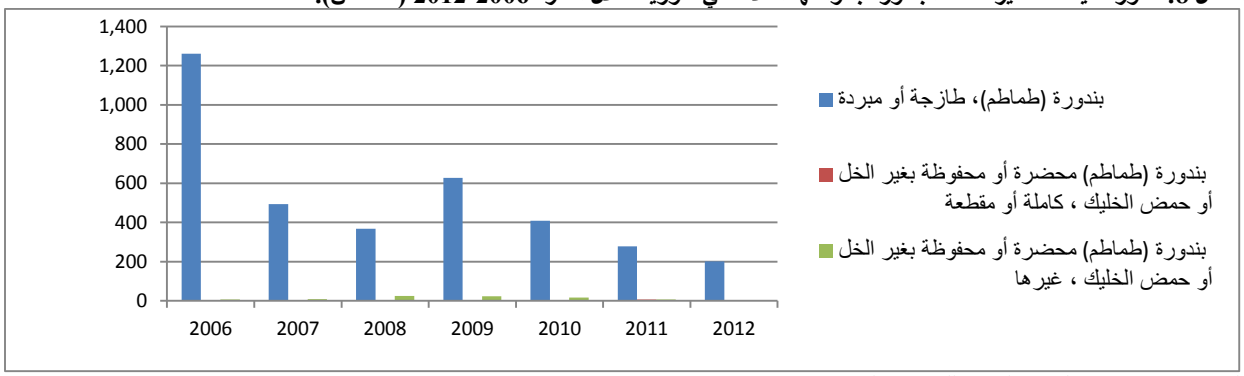

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

احتلت سورية وفقا لإحصائيات منظمة الأغذية العالمية 2011 المرتبة الحادية عشرة من ناحية التصدير وبلغت قيمة صادراتها 58مليون دولار، وهي السلعة التي تحتل المرتبة الأولى في التصدير كمياً وثالثاً ريعاً(زيت الزيتون يحتل المرتبة الخامسة كمياً و الأول ريعاً حيث كانت قيمة صادراته 120 مليون دولار) (الفاو، 2016).

3.7. الميزان السلعي للبندورة في سورية

تظهر دراسة الميزان السلعي للبندورة خلال الفترة 2003-2012 وجود الفائض المستمر مما يسمح بتصدير كميات من البندورة وخاصة المحمية وفي الوقت نفسه هناك حاجة للاستيراد حسب طلب السوق وخاصة على البندورة الحقلية، فقد شهدت خلال السنوات العشر الماضية تطورا كبيرا في الزراعة والإنتاج من خلال تطبيق أسلوب الإدارة المتكاملة في مكافحة الإصابات المرضية والآفات الحشرية إضافة لاعتماد أصناف متميزة ذات كفاءة إنتاجية وجودة عالية وإدخال شبكات الري الحديثة واستخدام الأسمدة المناسبة فكانت هذه الزراعة مع تواجد عدد كبير من معامل الكونسروة تضمن تصنيع الفائض عن الاستهلاك والتصدير. ومن دراسة المنحني البياني للإنتاج يلاحظ أن الإنتاج تطور فترة 2003-2007 ليسجل أكبر كمية إنتاج سنة 2007 حيث بلغ 1232.5 ألف طن لينخفض الإنتاج تدريجيا انخفاضاً طفيفاً فترة 2008-2011 وفي الظروف الاستثنائية والأزمة التي بدأت نهاية 2011 والتي مازالت تعصف بالجمهورية العربية السوية سجل أخفض مستوى إنتاج سنة 2012 حيث بلغ الإنتاج 783.9 ألف طن ليتابع انخفاضه تحت تأثير تكلفة الإنتاج العالية بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وخاصة البذار والأسمدة والمحروقات والمبيدات وأدوية المكافحة إضافة إلى اليد العاملة وأجور النقل إلى الأسواق وصعوبة التسويق والبيع المباشر من الفلاح في ظل الأوضاع الصعبة وسرعة عطب هذه السلعة بغياب التخزين الذي لا طاقة للفلاح على تكاليفه.

فيما يتعلق بتجارة البندورة يلاحظ أن ذروة التصدير كانت سنة 2009 فقد بلغت (665.7 ألف طن) وأخفضها كانت سنة 2012 (207.5 ألف طن) والاستيراد كان في زيادة مضطردة حيث كان في بدايته سنة 2003 بكميات ضئيلة ومع تطور الاتفاقيات والسوق المشتركة بين سورية ودول الجوار ارتفعت الكميات المستوردة من البندورة فكانت في عام 2011 (122.8) ألف طن وفي عام 2012 (115.3) ألف طن لتغطي النقص الحاصل في الإنتاج والطلب المتزايد على هذه السلعة.

الشكل 9: تطور الميزان السلعي للبندورة خلال الفترة 2006-2012

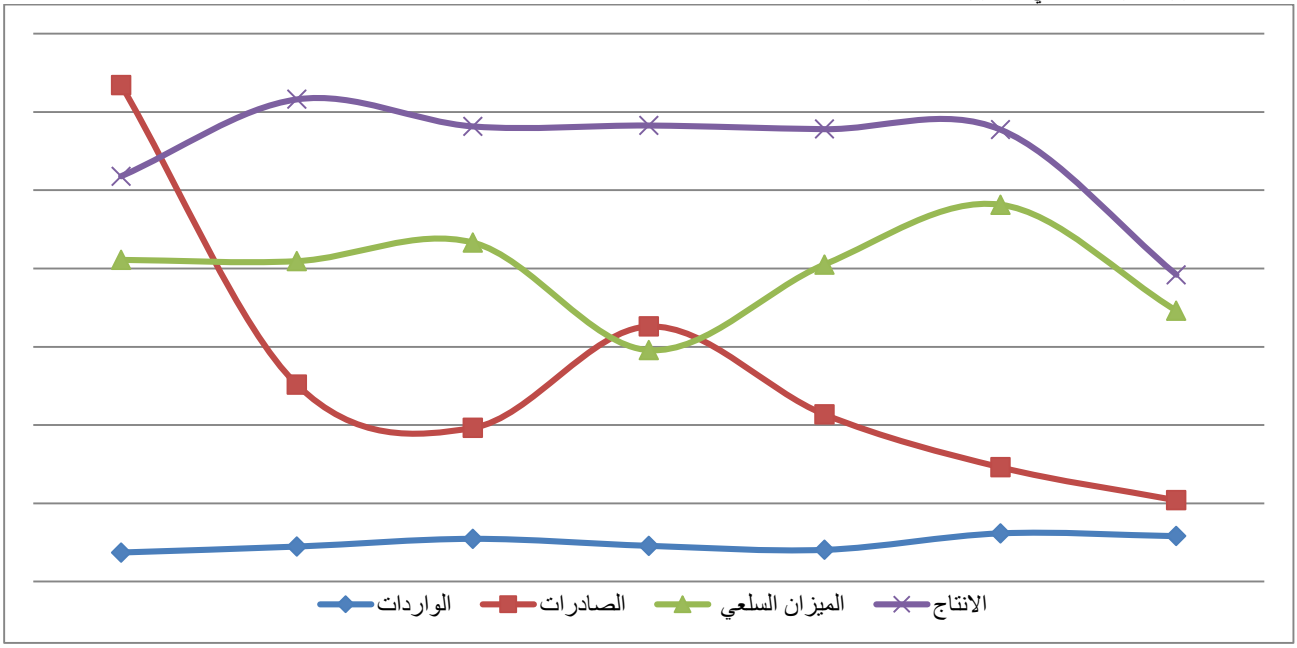

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

8. السياسات الزراعية السورية فيما يتعلق بالبندورة

حتى الآن لاتوجد سياسة تسويقية محددة تحكم إنتاج محصول البندورة سواء الحقلية أو المحمية، وبالنسبة للتخطيط لهذه السلعة فهو تخطيط تأشيري لا يحمل طبيعة الإلزام ولكن يتم إصدار بعض القرارت أحياناً بشكل استثنائي كما حصل في سنة 2006 عندما تم منع استيراد وتصدير البندورة من القطر.

لكن من جهة أخرى تم إقرار سياسة الدعم لهذه السلعة بناء على توصية اللجنة الاقتصادية بقرار من مجلس الوزراء عن طريق صندوق الدعم الزراعي الذي تأسس عام 2008 وكانت بداية الدعم لهذه السلعة عام 2009، ويشير بدرو (2015) إلى أنه كان يجري يتم تقديم الدعم كالتالي:

- دعم البندورة المكشوفة بخمسة آلاف ليرة سورية لكل هكتار مزروع.

- دعم كل بيت بلاستيكي (بندورة محمية) بألف ليرة سورية.

والمسوحات الميدانية للمساحات المزروعة بالبندورة هي التي حددت مقدار الدعم الزراعي الذي كان في 2009 بمبلغ 3.6 مليون ليرة ليرتفع في عام 2010 إلى 9 مليون ليرة وفي عام 2011 إلى 58.5 مليون لتصل قيمة الدعم الزراعي للبندورة عام 2012 إلى 67.5 مليون ليرة سورية.

ولكن نتيجة ظروف الحرب التي تعيشها البلاد والظروف السيئة التي تمنع إجراء الكشوفات الميدانية بكافة انحاء القطر لم يتم تقديم الدعم لهذه السلعة في العام 2013. (بدرو، 2015، ص. 11).

وتخضع البندورة وإنتاجها وتسويقها وتسعيرها وحتى استيرادها وتصديرها إلى تقلبات العرض والطلب لذلك لابد من وجود ضوابط واضحة وملزمة تمنع احتكار تسويق هذه السلعة وتجنب المزارع الخسارة في زراعتها لما أسلفنا من وجود ميزة تنافسية عالية إذا ماتم الأخذ بعين الاعتبار كافة مفاصل العملية الإنتاجية لهذه السلعة وفيما يلي بعض أهم المقترحات والتوصيات التي نستخلصها من ماتم عرضه مسبقاً.

القسم التحليلي

9. منهجية البحث

تهدف هذه الورقة من خلال دراسة مؤشر التنافسية المركب إلى الكشف عن مستوى تنافسية البندورة السورية في الأسواق الخارجية، ويتكون مؤشر التنافسية المركب من عدة مؤشرات ثانوية هي: الميزة النسبية الظاهرية – مؤشر المنافسة السعرية – الحصة السوقية – معامل عدم الاستقرار – معامل اختراق الأسواق. ويتم جمع هذه المؤشرات بعد تثقيلها للحصول على المؤشر المركب ومن ثم مقارنته مع المؤشرات المركبة إما لسلع أخرى أو لنفس السلعة لكن من مصادر أخرى. وسيتم تثقيل المؤشرات حسب تأثيرها على القدرة التنافسية للسلعة وذلك كما يلي:

- الميزة النسبية الظاهرية 30%
- المنافسة السعرية 20%
- الحصة السوقية 20%
- معامل الاستقرار 15%
- معامل اختراق الأسواق 15%

وفيما يلي عرض مختصر لكل من هذا المؤشرات:

- **الميزة النسبية الظاهرية**

يقيس هذا المؤشر حصة الصادرات من منتج ما لدولة معينة مقارنة مع حصة صادرات العالم من هذا المنتج، ويأخذ هذا المؤشر قيم موجبة (أكبر من الصفر)، وتعتبر الدولة بأنها تمتلك ميزة نسبية ظاهرية لسلعة ما في حال كان مؤشر الميزة النسبية الظاهرية لهذه السلعة أكبر من 1، ومعادلته كما يلي:

$$\mathrm{RCA_{ik}} = \frac{X_{ik}/X_{it}}{X_{wk}/X_{wt}}$$

حيث:

X قيمة الصادرات – i مؤشر البلد – k مؤشر السلعة – t مؤشر يفيد إجمالي القيمة – w مؤشر نسبة إلى العالم.

ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستخدمة تجارياً للكشف عن الفرص الضمنية للتجارة وأكثرها شيوعاً ولذلك تم تثقيله بنسبة 30% في النموذج المطبق.

- **المنافسة السعرية**

يقيس هذا المؤشر وجود ميزة سعرية للبلد المصدر في الأسواق المستوردة بالنسبة لسلعة ما وبالتالي وجود قدرة تنافسية أفضل، وتتأرجح قيمة المؤشر حول الواحد، فإذا كانت قيمته أكبر من الواحد دل ذلك على وجود ميزة سعرية للمنتج الذي يريد البلد المعني زيادة تصديره إلى البلد المستهدف والعكس بالعكس، ويحسب المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{PCI} = \frac{P_c}{P_i} = \frac{\text{متوسط صادراتأسعار للسوقالدول المستهدف}}{\text{متوسط أسعار صادرات البلد المعني للسوق المستهدف}}$$

ويعتبر مؤشر المنافسة السعرية مؤشراً مهماً لأنه يعطي فكرة عن قدرة أسعار البلد المصدر على المنافسة في السوق المستهدف، وإن كانت أهميته تقل عن أهمية مؤشر الميزة النسبية الظاهرية، ولذلك تم تثقيله بنسبة 20%.

- **الحصة السوقية**

هذا المؤشر يعطي فكرة واضحة عن قوة منافسة السلعة من خلال درجة حضورها في السوق المستهدف، وتحسب حصة السلعة السوقية كما يلي:

$$\text{MSij} = X_{ij} / \sum_j M_{ij}^k$$

حيث:X_{ij}هي صادرات البلد j من السلعة i للسوق k

M_{ij}^k هي واردات السوق k من السلعة i من البلد j

$\sum_j M_{ij}^k$ هي إجمالي واردات السوق k من السلعة i

وتعتبر الحصة السوقية مؤشراً مهماً ويعكس القدرة التنافسية للسلعة المدروسة ولكنه قد لا يعكس خصائص السلعة الذاتية كالجودة والنوعية بقدر ما يعكس عوامل أخرى لا علاقة مباشرة لها بالسلعة وقد تم تثقيله بنسبة 20%.

معامل الاستقرار

هناك نوعان من هذا المؤشر وهما معامل استقرار الإنتاج ومعامل استقرار الصادرات، وسنعتمد هنا مؤشر استقرار الإنتاج ونعطيه تثقيلاً يعادل 15%، ويعكس عدم استقرار الإنتاج ظروفاً طبيعية وإنتاجية واقتصادية مختلفة تؤثر بالنتيجة على القدرة التنافسية للسلعة بينما يعكس عدم استقرار الصادرات فضلاً عن عدم استقرار الإنتاج ظروفاً لوجستية ومالية وسياسية أخرى.ويتم حساب معامل استقرار الإنتاج كما يلي:

$$\text{حيث:} S_{xi} = (1 - \sum_y^i \frac{abs(X_{y+1} - X_y)}{X_y})/n * 100$$

S_{xi} هو مؤشر الاستقرار للسلعة x في البلد i

X_y هي الإنتاج من السلعة xفي العام y

X_{y+1} هو الإنتاج من السلعةxفي العام التالي.

n هو عدد السنوات المدروسة

وعندما تكون قيمة المؤشر 1 يكون الإنتاج مستقراً بنسبة 100% وعندما تكون قيمته 0 لا يكون هناك إنتاج أما عندما تزيد أو تنقص عن 1 فيكون هناك تذبذب في الإنتاج، لكن من مساوئ هذا المؤشر أنه يعتبر الزيادة في الإنتاج قيمة سلبية للاستقرار، رغم أنه قد يفيد القدرة التنافسية للسلعة، وقد تم تثقيل المؤشر أقل من المؤشرات السابقة.

- **معامل اختراق الأسواق**

معامل اختراق الأسواق هو من مؤشرات التنافسية الشائعة ويمكن تعريفه على أنه واردات دولة معينة من السلعة المختارة من الدولة المراد قياس معدل اختراقها للسوق منسوبة إلى استهلاك الدولة المستوردة الظاهرى من تلك السلعة، كما تبين المعادلة الآتية:

$$\mathrm{MPR_{ij}} = \frac{E_{xij}}{Q_{ij}+M_{ij}+X_{ij}}$$

حيث:

$\mathrm{MPR_{ij}}$هو معدل اختراق السلعة j للسوق i

$\mathrm{E_{xij}}$ هي صادرات الدولة المصدرة من السلعة j إلى السوق i

$\mathrm{Q_{ij}}$هو إنتاج الدولة i من السلعة j

$\mathrm{M_{ij}}$ هي واردات الدولة i من السلعة j

$\mathrm{X_{ij}}$ هي صادرات الدولة i من السلعة j

وفي حال كانت قيمة هذا المؤشر 1 فهذا يعني أن الدولة المستوردة للسلعة تستورد كامل احتياجها من تلك السلعة من بلد مصدر وحيد وهي لا تنتج أو تصدر أي كميات منها فهي مستورد صاف (net importer) والبلد المصدر يهيمن بشكل مطلق على سوق هذه السلعة في البلد المستورد، وسيتم تثقيل هذا المؤشر بنسبة 15% لكونه أقل أهمية من المؤشرين الأولين لكنه يوازي في الأهمية معامل الاستقرار.

وسيتم تطبيق كل من هذه المؤشرات – باستثناء المؤشر الأول[1] والرابع[2] - على الصادرات السورية من البندورة إلى السوقين العراقي والروسي باعتبارهما السوقين الأبرز والأكثر أهمية في المرحلة الراهنة بالنسبة للصادرات الزراعية السورية إجمالاً، فالعراق أصبح السوق الزراعي الاستيرادي الأهم لسورية بعد اندلاع الأزمة في القطر بينما روسيا تمثل محط آمال المصدرين الزراعيين السوريين في إطار سياسة التوجه شرقاً الحكومية المعلنة.

1.9. الميزة النسبية الظاهرية

ذكرنا أن معادلة حساب الميزة النسبية الظاهرية هي كما يلي:

[1] كما أشرنا يطبق المؤشر الأول من خلال معرفة الصادرات الوطنية والعالمية من البندورة وكذلك إجمالي الصادرات الوطنية والعالمية.
[2] كما مر فإن المؤشر الرابع سيتم تطبيقه على الإنتاج وبالتالي فهو لا يرتبط بسوق تصديري معين.

$$RCA_{ik} = \frac{X_{ik}/X_{it}}{X_{wk}/X_{wt}}$$

وفيما يلي جدول يبين حساب الميزة النسبية الظاهرية للبندورة الطازجة السورية خلال السنوات الأخيرة التي تتوفر بيانات لها.

الجدول 2 حساب الميزة النسبية الظاهرية للبندورة السورية خلال السنوات 2005-2013.

السنوات	نسبة صادرات البندورة السورية إلى الصادرات السورية الكلية	نسبة صادرات البندورة العالمية إلى الصادرات العالمية الكلية	RCA
2005	0.00370	0.00049	7.5
2006	0.01510	0.00046	33.2
2007	0.01948	0.00049	39.6
2008	0.00808	0.00046	17.7
2009	0.01874	0.00056	33.5
2010	0.01404	0.00054	26.0
2011	0.00580	0.00046	12.5
2012	0.01265	0.00044	28.5
2013	0.00642	0.00047	13.7

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات الفاو.

يتبين من الجدول وجود ميزة نسبية ظاهرية كبيرة للبندورة الطازجة السورية بلغت بالمتوسط 23.6 خلال السنوات التسع الأخيرة، وهو ما يكشف عن فرصة أولية بالغة الأهمية لصادرات البندورة السورية في الأسواق العالمية. ويمكن ترجمة هذه النتيجة بأن العالم ينتج البندورة ولكنه يصدرها بنسبة أقل (قياساً بصادراته الكلية) بينما سورية تنتج البندورة وتصدرها بنسبة أكبر (قياساً بصادراتها الكلية). ومن اللافت للنظر أن هذه الميزة لم تتأثر بشكل واضح بسنوات الأزمة، ولكن من جهة أخرى يكشف الخط العام لهذه الميزة عن تناقص مستمر كما يوضح الشكل التالي.

الشكل 10: الاتجاه العام لمؤشر لقيمة النسبة الظاهرية للبندورة السورية خلال الفترة 2005-2013.

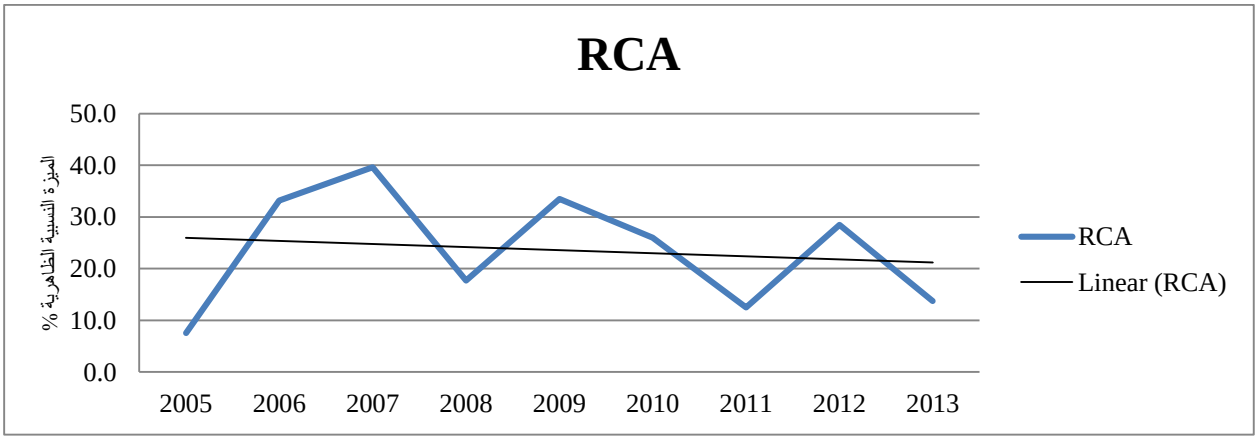

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات الفاو.

وهذا يعود إلى تراجع نسبة الصادرات السورية من البندورة مقارنة بالصادرات السورية الكلية وهذا بدوره يعود إلى تراجع الصادرات السورية من البندورة كما مر سابقاً مما يشكل عاملاً سلبياً يضعف تنافسيتها وميزتها النسبية الظاهرية ولابد من معالجة

هذه الظاهرة من خلال معرفة أسبابها وتلافيها، حيث يعزى هذا التراجع في جانب منه إلى ضعف الخدمات التسويقية المقدمة للبندورة مما يجعل صادرات الدول الأخرى تتقدم عليها في الأسواق المستوردة.

وإذا أخذنا كلاً من الأردن وتركيا والمغرب كدول مصدرة هامة للبندورة سنجد أن الميزة النسبية الظاهرية للأردن تبلغ بالمتوسط 59.5 خلال نفس الفترة المدروسة وكذلك الميزة النسبية الظاهرية للبندورة المغربية تبلغ بالمتوسط 32.1 مما يجعل هذين البلدين متقدمين على سورية في هذا المجال بينما تبلغ الميزة النسبية الظاهرية لتركيا – وهي بلد مصدر عالمي كبير للبندورة ويشكل منافساً جدياً للغاية للصادرات السورية – حوالي 5.7 مما يعطي الأفضلية لسورية في هذا المجال وهو ما ينبغي استثماره والاستفادة منه. وفيما يلي جدول يبين الميزات النسبية الظاهرية للبندورة الأردنية والمغربية والتركية خلال السنوات الأخيرة.

الجدول 3: الميزات النسبية الظاهرية للبندورة الأردنية والمغربية والتركية خلال السنوات 2005-2013.

السنة	RCA للبندورة الأردنية	RCA للبندورة التركية	RCA للبندورة المغربية
2005	50.0	4.0	21.0
2006	43.2	3.6	20.8
2007	62.6	4.2	27.4
2008	53.4	6.4	28.4
2009	47.4	7.1	38.6
2010	61.2	7.7	31.3
2011	60.4	6.9	37.6
2012	71.4	5.9	42.1
2013	85.5	5.5	42.1

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات الفاو.

وبينما تبدو الميزة النسبية الظاهرية للبندورة الأردنية في تزايد مستمر وكذلك الميزة النسبية الظاهرية للبندورة المغربية في الميزة النسبية الظاهرية للبندورة التركية تبدو شبه ثابتة مع تزايد طفيف بالإتجاه العام كما يوضح الشكل (11). وهذا ما يتطلب كما سبق بذل المزيد من الجهد لتحسين الميزة النسبية الظاهرية للبندورة السورية وبالتالي قدرتها على المنافسة.

الشكل 11: الاتجاه العام لمؤشر القيمة النسبة الظاهرية للبندورة الأردنية والمغربية والتركية خلال الفترة 2005-2013.

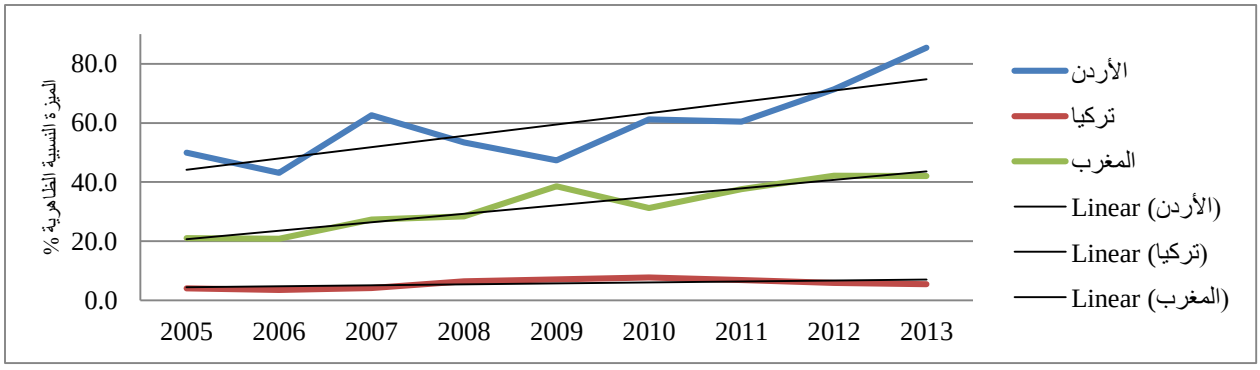

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات الفاو.

2.9. المنافسة السعرية

ذكرنا أن هذا المؤشر يقيس وجود ميزة سعرية للبلد المصدر في الأسواق المستوردة بالنسبة لسلعة ما وبالتالي وجود قدرة تنافسية أفضل، ومعادلته هي كما سبق: $\text{PCI} = \frac{P_c}{P_i} = \frac{\text{متوسط أسعار صادرات للسوقالدول المستهدف}}{\text{متوسط أسعار صادرات البلد المعني للسوق المستهدف}}$ وسوف يتم تطبيق هذا المؤشر على كل من السوقين العراقي والروسي باعتبارهما أهم الأسواق التي تسهدفها الصادرات السورية الزراعية وخاصة البندورة كما مر سابقاً.

9-2-1 بالنسبة للسوق الروسي:

تستورد روسيا البندورة الطازجة من عدد من الدول أهمها تركيا والصين وروسيا البيضاء وأذربيجان والمغرب، وفيما يلي شكل يبين أهم الدول التي تستورد منها روسيا البندورة الطازجة والكميات المستوردة خلال السنوات الأخيرة.

الشكل12: أهم الدول التي تستورد منها روسيا البندورة الطازجة خلال السنوات 2010-2014، (الوحدة: ألف طن).

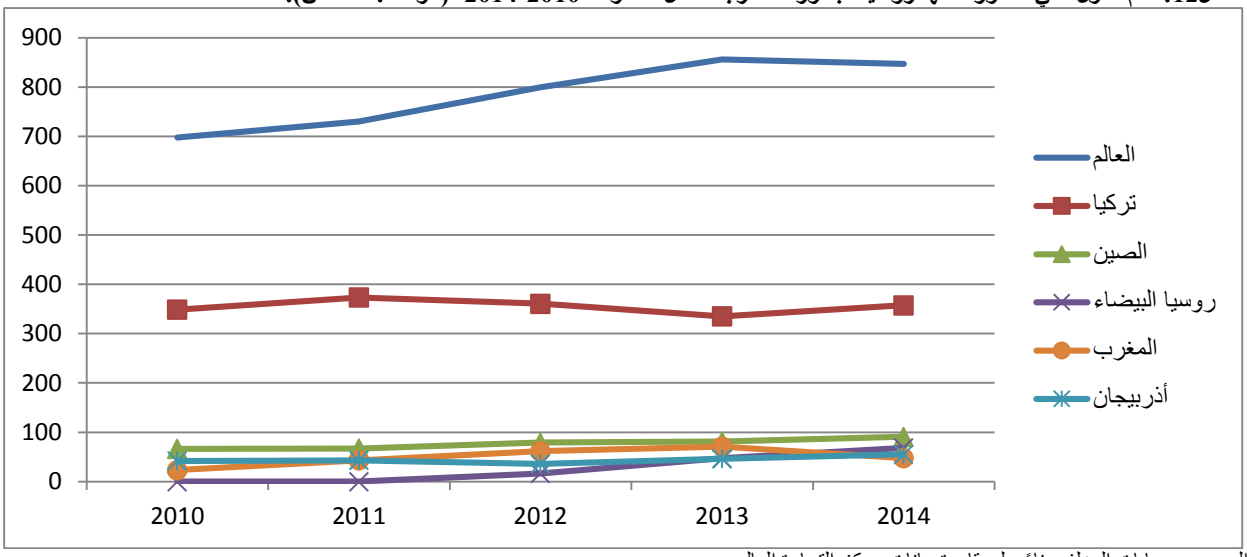

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.

ويتضح من الشكل أن تركيا تهيمن بشكل كبير على صادرات البندورة إلى السوق الروسي، فهل يرجع ذلك إلى امتلاكها ميزة سعرية؟ وهل سورية تتفوق على تركيا في هذا المجال أم لا؟ الجدول التالي يوضح قيمة مؤشر المنافسة السعرية للبندورة السورية في الأسواق الروسية وللبندورة التركية في تلك الأسواق باعتبارها المصدر الأول لروسيا وكذلك للبندورة المغربية باعتبارها دولة متوسطية مصدرة أيضاً وبهدف المقارنة.

الجدول 4 قيمة مؤشر المنافسة السعرية للبندورة السورية والتركية والمغربية في السوق الروسية خلال السنوات 2005-2014.

السنة	مؤشر المنافسة السعرية للبندورة السورية	مؤشر المنافسة السعرية للبندورة التركية	مؤشر المنافسة السعرية للبندورة المغربية
2005	1.154	1.154	1.147
2006	1.356	1.158	0.978
2007	0.978	1.039	0.944
2008	1.161	0.974	0.902
2009	0.857	0.952	0.827
2010	0.940	0.989	0.820
2011	0.900	1.013	0.785
2012	1.073	1.116	0.770
2013	0.938	0.959	0.905
2014	-	1.027	0.874
المتوسط	1.040	1.038	0.895

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.

يتضح من الجدول أن البندورة التركية تمتلك ميزة المنافسة السعرية في الأسواق الروسية لكن تتقدم عليها سورية بشكل طفيف أي أن الميزة السعرية الأعلى هي لسورية، مقارنة مع البندورة المغربية التي لا تتميز بميزة المنافسة السعرية في الأسواق الروسية (على الأرجح يتعلق ذلك بتكاليف النقل بالنظر للبعد الجغرافي بين البلدين)، ورغم ذلك يعتبر المغرب من الدول المصدرة الهامة، وهنا يتبين ضرورة استغلال المنتجين السوريين لهذه الميزة وتوسعة صادراتهم من البندورة إلى الأسواق الروسية، كما يلاحظ أنه بالرغم من الأزمة المفروضة على القطر فقد بلغت قيمة مؤشر المنافسة السعرية للبندورة السعرية في العام 2012 ما يعادل 1.073 أي أن البندورة السورية بقيت تحافظ على الميزة السعرية حتى في سنوات الأزمة (بالنسبة للعام 2014 لا تتوفر بيانات حول الصادرات السورية من البندورة لروسيا) بينما على سبيل المثال في العام نفسه كانت قيمة مؤشر المنافسة السعرية للبندورة المغربية تعادل 0.77.

9-2-2 بالنسبة للسوق العراقي

بالنسبة للعراق فهو يستورد البندورة الطازجة من إيران بالدرجة الأولى ثم من الأردن فمصر كما يوضح الشكل التالي.

الشكل 13: أهم الدول التي تستورد منها روسيا البندورة الطازجة خلال السنوات 2010-2014، ألف طن.

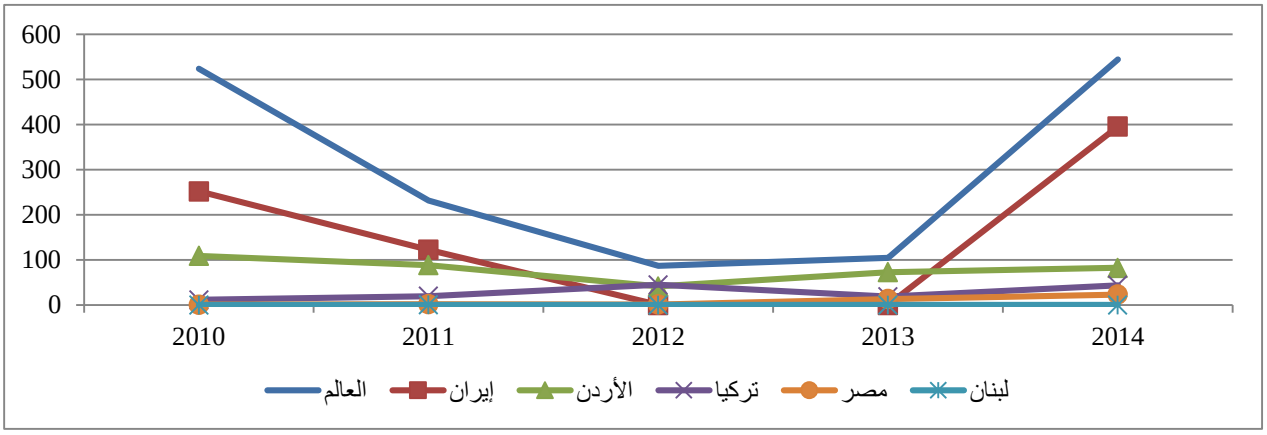

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.

وسوف ندرس قيمة مؤشر المنافسة السعرية للبندورة السورية في الأسواق العراقية لمعرفة ما إذا كانت هذه البندورة تمتلك ميزة منافسة سعرية كما سندرس هذا المؤشر للبندورة الإيرانية والأردنية بهدف المقارنة.

الجدول 5: قيمة مؤشر المنافسة السعرية للبندورة السورية والإيرانية والأردنية في الأسواق العراقية خلال السنوات 2005-2014.

السنة	مؤشر المنافسة السعرية للبندورة السورية	مؤشر المنافسة السعرية للبندورة الإيرانية	مؤشر المنافسة السعرية للبندورة الأردنية
2005	1.749	1.061	0.700
2006	1.320	0.910	0.725
2007	0.609	-	1.727
2008	1.450	-	0.822
2009	1.289	-	0.414
2010	1.083	0.932	1.021
2011	-	0.902	1.143
2012	-	-	0.768
2013	-	-	1.044
2014	-	1.250	0.620
المتوسط	501.2	1.011	0.898

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.

يوضح الجدول أن البندورة الأردنية لا تمتلك ميزة منافسة سعرية في السوق العراقية بينما تمتلك البندورة الإيرانية ميزة منافسة سعرية بسيطة وبالمقابل تمتلك البندورة السورية ميزة منافسة سعرية كبيرة حيث تصل قيمة المؤشر إلى 1.25 - وإن كنا نجهل التطورات التي طرأت على هذه القيمة في العام 2010 وما بعد نظراً لعدم توفر البيانات – وهو ما يدعو مجدداً للاستفادة بفعالية من هذه الميزة وتوسيع الصادرات السورية من البندورة إلى السوق العراقية.

3.9. مؤشر الحصة السوقية

كما سبق فإن حصة السلعة السوقية تحسب كما يلي:

$$\mathrm{MSij} = X_{ij} / \sum_j M_{ij}^k$$

حيث: X_{ij} هي صادرات البلد j من السلعة i للسوق k

$\sum_j M_{ij}^k$ هي إجمالي واردات السوق k من السلعة i

وسندرس أولاً السوق الروسي.

1.3.9. السوق الروسي

ذكرنا سابقاً أن روسيا تستورد البندورة الطازجة من عدد من الدول أهمها تركيا والصين وروسيا البيضاء وأذربيجان والمغرب ورأينا أن تركيا تهيمن بشكل كبير على صادرات البندورة إلى السوق الروسي، وسنعرض الآن للحصة السوقية للبندورة السورية في الأسواق الروسية وندرس تطورها ونقارنها مع الحصتين المغربية والتركية.

الجدول 6 قيمةالحصة السوقية للبندورة السورية والتركية والمغربية في الأسواق الروسية، 2005-2014.

السنوات	حصة سورية	حصة تركيا	حصة المغرب
2005	2.9	29.3	5.2
2006	2.4	30.0	5.0
2007	1.9	41.9	5.9
2008	0.6	40.8	6.7
2009	0.6	46.8	4.5
2010	0.6	50.0	3.3
2011	0.3	51.1	5.9
2012	0.02	45.1	7.7
2013	0.001	39.1	8.3
2014	0.000	42.2	5.6

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي.

يتضح من الجدول أن للبندورة السورية حصة سوقية متواضعة في الأسواق الروسية وكانت تبلغ بالمتوسط 1.5% قبل بدء الأزمة السورية، ثم انخفضت إلى 0.3% في العام 2011 ثم وصلت النسبة إلى الصفر تقريباً في العام 2014 بسبب الأزمة الحالية. ولكن من المأمول بعد أن تم إنجاز ما يسمى بالكوريدور الأخضر في نهاية العام 2014 الذي يربط مرفأ اللاذقية بمرفأ نوفوروسيسك أن تتحسن هذه النسبة وتعاود الارتفاع مجدداً. وبالمقابل فإن حصة تركيا السوقية تبلغ بالمتوسط 41.6% خلال الفترة المدروسة، ولكن الاتجاه العام لهذه الحصة بدأ بالانخفاض بعد الأزمة السورية كما أن التطورات السياسية الأخيرة بين البلدين[3] من شأنها أن تسمح لسورية بأخذ قسم من الحصة التركية فيما لو تمت الاستفادة بشكل جيد من هذه الفرصة. أما المغرب فتبلغ حصته السوقية بالمتوسط 5.8% خلال الفترة المدروسة وهي بشكل عام تتجه للتزايد ولكن بشكل طفيف، وقد لوحظ عدم قدرة المغرب على الإيفاء بالمتطلبات الروسية من البندورة الطازجة بعد تراجع العلاقات السياسية بين تركيا وروسيا وبحث روسيا عن مصادر أخرى لتزويد السوق الروسية بالبندورة، وهو ما يتيح المجال للصادرات السورية أن تستفيد من هذه الفرصة في حال التمكن من تأمين حجم معقول من البندورة التصديرية إلى الأسوق الروسية وتسهيل سبل تصديرها.

2.3.9 السوق العراقي

كما سبق الإشارة يستورد العراق البندورة الطازجة من عدد من الدول أهمها إيران ثم الأردن ولكن الحصص هنا موزعة بشكل أكثر توازناً مما هو الحال في السوق الروسي، وسنعرض للحصة السوقية لكل من سورية وإيران والأردن ونقارنها مع بعضها.

الجدول 7 قيمة الحصة السوقية للبندورة السورية والإيرانية والأردنية في الأسواق العراقية، 2005-2014.

السنوات	حصة سورية	حصة إيران	حصة الأردن
2005	32.1	27.7	37.0
2006	39.2	48.7	11.7
2007	39.7	0.0	59.3
2008	37.2	0.0	57.4
2009	80.1	0.0	14.3
2010	28.9	48.1	20.8
2011	25.1	52.8	38.1
2012	24.1	0.0	47.4
2013	0.0	0.0	69.4
2014	0.0	72.7	15.1

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي[4].

[3]المقصود حادثة إسقاط تركيا للطائرة الروسية في أواخر العام 2015 وما تبعها من الحد من الصادرات الزراعية التركية لروسيا وعلى رأسها البندورة.
[4]بالنسبة للحصة السوقية السورية في العامين 2011 و2012 فقد تم احتسابها بناء على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

يتبين أن البندورة السورية كانت تمتلك الحصة السوقية الأكبر في العراق بمتوسط قدره 42.9% تقريباً ووصلت هذه الحصة إلى 80% في العام 2009، بينما تمتلك إيران حصة تعادل 25% بالمتوسط من سوق البندورة العراقية (كانت تعادل حوالي 20.7 % قبل اندلاع الأزمة السورية) ويستحوذ الأردن على حصة تعادل بالمتوسط 37% من هذا السوق (كانت تبلغ 33.4% قبل بدء الأزمة في سورية)، وتأتي الحصة الأردنية متقدمة على الحصة الإيرانية بالمتوسط لغياب الاستيراد من إيران في بعض السنوات، ومن الطبيعي أن تكون إيران والأردن قد استفادتا من غياب الصادرات السورية بعد بدء الأزمة لملء الفراغ الناتج عن ذلك. هذا ولا تتوفر لدى مركز التجارة العالمي بيانات عن الصادرات السورية من البندورة للعراق بعد بدء الأزمة السورية، ولكن قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية تشير إلى كمية من الصادرات للعامين 2011 و2012 وقد استخدمت لحساب الحصة السوقية للبندورة السورية خلال العامين المذكورين. وبشكل عام فمن الواضح أنه لولا تأثير الأزمة السورية لكان للبندورة السورية الحصة السوقية الرئيسية في السوق العراقية، وتبلغ الحصة السوقية للبندورة السورية بالمتوسط حتى العام 2012 ما يزيد عن 38.3%، بينما تبلغ الحصة الإيرانية 22.2 حتى العام المذكور والأردنية 35.7% وهذا يجعل سورية صاحبة الحصة الأكبر بالمتوسط حتى العام 2012 (حسب توفر بيانات التجارة).

4.9 معامل الاستقرار

كما ذكرنا هناك نوعان من مؤشر معامل الاستقرار وهما معامل استقرار الإنتاج ومعامل استقرار الصادرات، وسيتم اعتماد مؤشر استقرار الإنتاج في هذه الدراسة حيث كما مر يعكس عدم استقرار الإنتاج ظروفاً طبيعية وإنتاجية واقتصادية مختلفة تؤثر بالنتيجة على القدرة التنافسية للسلعة. ومعادلة المعامل هي كما يلي:

$$S_{xi} = (1- \sum_{y}^{i} \frac{abs(X_{y+1}-X_{y})}{X_{y}} /n) * 100$$

حيث:

X_y هي الإنتاج من السلعة x في العام y وX_{y+1} هو الإنتاج من السلعة x في العام التالي وn هو عدد السنوات المدروسة.

وباحتساب قيمة هذا المعامل للبندورة السورية (استناداً إلى قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية) نجد قيمته للفترة 2005-2014 تبلغ 0.863 مما يشير إلى استقرار كبير في إنتاج البندورة السورية حتى خلال سنوات الأزمة المفروضة، بينما تشير بيانات الفاو للفترة 2005- 2013 إلى أن قيمة هذا المؤشر تبلغ 0.894 بالنسبة للبندورة السورية، وهذا يعود إلى بعض التباين في البيانات من جهة وإلى استثناء العام 2014 من جهة أخرى والذي لا تتوفر لدى الفاو بيانات عنه، وبالمقابل تبلغ قيمة هذا المؤشر بالنسبة للبندورة الأردنية خلال نفس الفترة وحسب بيانات الفاو ما يعادل 0.915، ويبلغ المؤشر بالنسبة لتركيا 0.955 وبالنسبة للمغرب 0.945 خلال نفس الفترة (2005-2013) وحسب بيانات الفاو.

مما سبق يتضح أن إنتاج البندورة السورية مستقر إلى حد كبير ولكنه أقل استقراراً من الدول المصدرة الهامة الأخرى، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى الأزمة الراهنة، حيث إذا احتسبنا هذا المؤشر بالنسبة للبندورة السورية خلال الفترة 2005-2011 وبناء على بيانات الفاو نجد أنه يعادل 0.971 أي ما يفوق أي معامل مدروس آخر. وعليه يجب العمل بشتى السبل للتخفيف من الأضرار

التي تسببت بها الأزمة للإنتاج الزراعي عموماً وللبندورة بشكل خاص وهو ما سيتم عرضه بالتفصيل في إطار المقترحات المدرجة بنهاية هذه الدراسة.

5.9 معامل اختراق الأسواق

كما مر فإن معادلة معامل اختراق الأسواق هي كما يلي:

$$\mathrm{MPR_{ij}} = \frac{E_{xij}}{Q_{ij}+M_{ij}+X_{ij}}$$

حيث:

E_{xij} هي صادرات الدولة المصدرة من السلعة j إلى السوق i

Q_{ij} هو إنتاج الدولة i من السلعة j

M_{ij} هي واردات الدولة i من السلعة j

X_{ij} هي صادرات الدولة i من السلعة j

وفي حال كانت قيمة هذا المؤشر (1) فهذا يعني أن الدولة المستوردة للسلعة تستورد كامل احتياجها من تلك السلعة من بلد مصدر وحيد وهي لا تنتج أو تصدر أي كميات منها. وفيما يلي جدول يبين حساب معامل اختراق البندورة السورية للسوق الروسي.

الجدول 8 قيمة مؤشر معامل اختراق الأسواق للبندورة السورية في السوق الروسية خلال السنوات 2005-2013.

السنوات	صادرات سورية لروسيا (طن)	واردات روسيا (طن)	صادرات روسيا (طن)	إنتاج روسيا (طن)	المعامل
2005	10259	351832	5	2295900	0.39
2006	9987	413594	18	2414860	0.35
2007	10676	550528	49	1791007	0.46
2008	3725	673894	107	1938710	0.14
2009	4241	694386	230	2170390	0.15
2010	4161	699282	201	2049640	0.15
2011	2001	730007	7	2395399	0.06
2012	179	799484	48	2623823	0.01
2013	8	855953	306	2644220	0

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات مركز التجارة العالمي والفاو.

يتبين من الجدول أن معامل اختراق البندورة السورية للأسواق الروسية هو معامل بسيط ويقل عن 1%، ويبلغ بالمتوسط 0.19% بينما يبلغ حوالي 0.27% فيما لو تم استثناء سنوات الأزمة، وهذا ما يعكس حضوراً خجولاً للغاية للبندورة السورية في الأسواق الروسية وهو وإن كان يرتبط بكون مساحة سورية صغيرة جداً قياساً بمساحة الاتحاد الروسي ولكنه أيضاً يشير إلى وجود عقبات فنية وتجارية تمنع البندورة السورية من اختراق الأسواق الروسية بشكل أكثر فعالية لأن الإنتاج السوري من البندورة قادر على زيادة الكميات المصدرة كما دلت تجربة الكوريدور الأخضر التي تم الشروع بها في نهاية العام 2014.

أما بالنسبة للسوق العراقي فالجدول التالي يبين حساب معامل اختراق البندورة السورية لذلك السوق.

الجدول 9: قيمة مؤشر معامل اختراق الأسواق للبندورة السورية في السوق العراقية خلال السنوات 2005-2012.

السنوات	صادرات سورية للعراق (طن)	واردات العراق (طن)	صادرات العراق (طن)	إنتاج العراق (طن)	المعامل
2005	28570	60100	11	939000	2.86
2006	99163	251892	11	1042000	7.66
2007	56909	655481	11	955000	3.53
2008	66474	178603	11	802386	6.78
2009	253644	401870	11	913493	19.3
2010	151179	522809	22	1013177	9.84
2011	58102	109310	22	1059537	4.97
2012	20899	85429	26	768375	2.45

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والفاو[5].

يبين الجدول اختراقاً لا بأس به للسوق العراقية وهو يعادل بالمتوسط 7.17%وكان يبلغ 8.33 قبل الأزمة، كما بلغت قيمة معامل الاختراق 19.3 في العام 2009 وهي أعلى قيمة وصل لها المعامل قبل الأزمة وتعكس إمكانات ضمنية كبيرة لإنتاج البندورة

[5]اعتمدنا على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية للحصول على كمية الصادرات السورية من البندورة إلى العراق لعدم توفر بيانات لدى مركز التجارة العالمي بهذا الخصوص بعد عام 2010.

السوري بحيث إنه قادر على اختراق السوق العراقية بنسبة الخمس تقريباً، ومن هنا يجب العمل على إعادة تكريس هذا الاختراق والحضور التجاري في الأسواق العراقية مما يساهم في تطوير إنتاج البندورة السوري وتعزيز تنافسيتها وتوسعة قاعدتها السوقية.

10. مؤشر التنافسية المركب

كما سبق فإن مؤشر التنافسية المركب للبندورة السورية سيحسب كما يلي:

مؤشر التنافسية المركب = الميزة النسبية الظاهرية * 0.3 + مؤشر المنافسة السعرية * 0.2 + مؤشر الحصة السوقية * 0.2 + مؤشر الاستقرار * 0.15 + مؤشر اختراق الأسواق * 0.15

وفيما يلي جدول يبين حساب مؤشر التنافسية المركب للبندورة السورية في الأسواق الروسية خلال الفترة من 2005 – 2013.

الجدول 10: حساب مؤشر التنافسية المركب للبندورة السورية في الأسواق الروسية خلال الفترة من 2005 – 2013.

السنوات	RCA	PCI	MS	S	MPR	CCI
2005	7.5	1.2	2.9	0.9	0.4	3.3
2006	33.2	1.4	2.4	0.9	0.4	10.9
2007	39.6	1.0	1.9	0.9	0.5	12.7
2008	17.7	1.2	0.6	0.9	0.1	5.8
2009	33.5	0.9	0.6	0.9	0.1	10.5
2010	26.0	0.9	0.6	0.9	0.2	8.3
2011	12.5	0.9	0.3	0.9	0.1	4.1
2012	28.5	1.1	0.0	0.9	0.0	8.9
2013	13.7	0.9	0.0	0.9	0.0	4.4
المتوسط	**23.6**	**1.0**	**1.0**	**0.9**	**0.2**	**7.7**

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والفاو ومركز التجارة العالمية.

ولنحسب كذلك مؤشر التنافسية المركب للبندورة السورية في الأسواق العراقية خلال الفترة من 2005 – 2013.

الجدول 11: حساب مؤشر التنافسية المركب للبندورة السورية في الأسواق العراقية خلال الفترة من 2005 –2013[6].

السنوات	RCA	PCI	MS	S	MPR	CCI
2005	7.5	1.7	32.1	0.9	2.9	9.6
2006	33.2	1.3	39.2	0.9	7.7	19.3
2007	39.6	0.6	39.7	0.9	3.5	20.6
2008	17.7	1.4	37.2	0.9	6.8	14.2
2009	33.5	1.3	80.1	0.9	19.3	29.4
2010	26.0	1.1	28.9	0.9	9.8	15.4
2011	12.5	1.2	0.0	0.9	5.0	4.9
2012	28.5	1.2	0.0	0.9	2.4	9.3
2013	13.7	1.2	0.0	0.9	7.2	5.6
المتوسط	**23.6**	**1.2**	**28.6**	**0.9**	**7.2**	**14.2**

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والفاو ومركز التجارة العالمية.

[6] بالنسبة لمؤشر المنافسة السعرية تم تعويض قيمة المؤشر للأعوام 2011 و2012 و2013 بالمتوسط العام للمؤشر نظراً لغياب البيانات اللازمة لحسابها كما مر سابقاً، ونفس الأمر بالنسبة لمؤشر اختراق الأسواق في العام 2013.

وبشكل عام يبدو بنظرة أولية على كلا الجدولين أن تنافسية البندورة السورية في الأسواق العراقية هي في وضع أفضل منها في الأسواق الروسية حيث يتقدم متوسط مؤشر التنافسية المركب للبندورة في الأسواق العراقية على مثيله في الأسواق الروسية بستة نقاط ونصف، ولكن بنظرة أعمق نلاحظ أن مؤشر المنافسة السعرية للبندورة السورية في السوق الروسية هو أعلى منه في السوق العراقية بـ 0.2 نقطة، ولكن هناك فرق كبير بين الحصة السوقية في الأسواق الروسية والحصة السوقية في الأسواق العراقية لمصلحة الأخيرة (الفرق يعادل 27.6 نقطة) وكذلك معامل اختراق الأسواق (الفرق يعادل 7 نقاط) لمصلحة مؤشر الأسواق العراقية أيضاً.

من جهة أخرى فقد كان مؤشر التنافسية المركبة للبندورة السورية في الأسواق الروسية في ذروته في العام 2007 حيث ارتفعت الميزة النسبية الظاهرية للبندورة السورية في ذلك العام بشكل كبير بينما بلغ هذا المؤشر ذروته في العام 2009 بالنسبة للأسواق العراقية بفضل ارتفاع مؤشر الحصة السوقية في ذلك العام.

ولكن الملاحظة التي يجب الالتفات إليها هي أن الاتجاه العام للمؤشر في كلا السوقين يميل إلى الانخفاض مع تقدم الزمن كما يوضح الشكلان 14 و15.

الشكل 14: الاتجاه العامل مؤشر التنافسية المركب للبندورة السورية في الأسواق الروسية، 2005-2013.

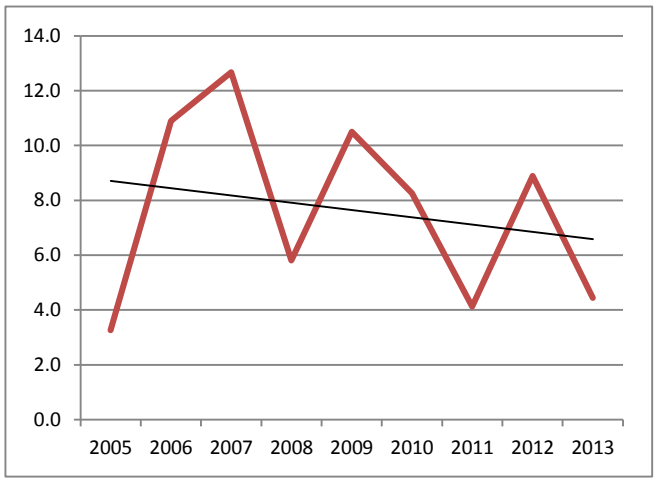

الشكل 15: الاتجاه العام لمؤشر التنافسية المركب للبندورة السورية في الأسواق العراقية، 2005-2013.

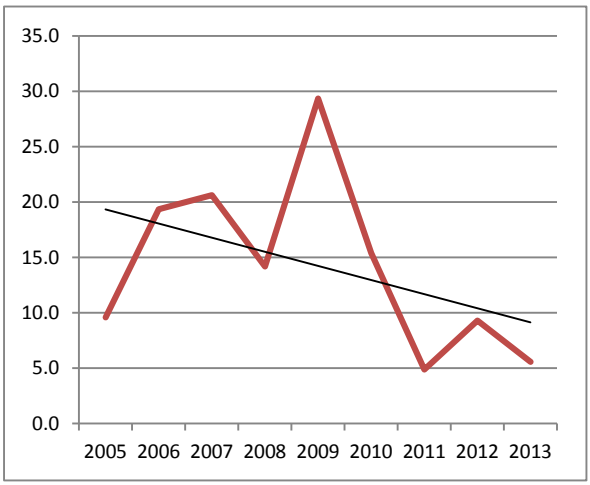

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والفاو ومركز التجارة العالمية.

وبهدف تحليل مصدر هذا الانخفاض فإننا نلاحظ أن الميزة النسبية الظاهرية هي إجمالاً في انخفاض على المدى البعيد وهو ما يسبب – جزئياً – انحدار مؤشر التنافسية المركب للبندورة السورية في السوقين الروسي والعراقي ولكن الاتجاه العام لهذا المؤشر قبل بدء الأزمة المفروضة كان في ارتفاع، وكذلك فإن مؤشر المنافسة السعرية هو في تراجع على المدى البعيد في السوق الروسي وبدرجة أقل في السوق العراقي وإن كان الاتجاه العام له قبل بدء الأزمة السورية في ارتفاع في السوق العراقي، وينحدر الاتجاه العام لمؤشر الحصة السوقية في الأسواق الروسية بشكل كبير سواء ما قبل وما بعد الأزمة بينما كان الاتجاه العام لهذا المؤشر متزايداً في السوق العراقية قبل بدء الأزمة وأصبح متناقصاً بعد بدئها. وعلى غرار مؤشر الحصة السوقية فإن الاتجاه

العام لمؤشر اختراق الأسواق كان في تناقص في الأسواق الروسية قبل الأزمة وبعد الأزمة أما في الأسواق العراقية فهو كان وما يزال في ارتفاع.

ولتقييم المركز التنافسي للبندورة السورية في السوقين الروسي والعراقي سنعمد لحساب مؤشر التنافسية المركب للبندورة المنتجة في أهم الدول الإقليمية والمصدرة منها إلى هذين السوقين، وقد اخترنا في السوق الروسي كلاً من تركيا والمغرب، وتعتبر تركيا المصدر الأول للبندورة الطازجة إلى روسيا وهي أهم المنافسين الإقليميين على الإطلاق للبندورة السورية في هذا السوق كما اخترنا المغرب وهي دولة عربية متوسطية تصدر البندورة بكميات كبيرة إلى روسيا وتعتبر خامس الدول المصدرة للبندورة إلى تلك السوق، وبالنسبة للسوق العراقي فقد اخترنا الأردن وهو ثاني أهم الدول المصدرة للبندورة إلى هذا السوق ويعتبر من المصدرين الإقليميين المنافسين بقوة للبندورة السورية في العراق[7]. وفيما يلي جدول يبين قيم مؤشر التنافسية المركب للبندورة السورية والتركية والمغربية في السوق الروسي وكذلك للبندورة السورية والأردنية في السوق العراقي.

الجدول 12: مؤشر التنافسية المركب للبندورة السورية والتركية والمغربية في السوق الروسي و للبندورة السورية والأردنية في السوق العراقي،2005 –2013.

المستورد	السوق الروسي			السوق العراقي	
المصدر	سورية	تركيا	المغرب	سورية	الأردن
المؤشر	CCI	CCI	CCI	CCI	CCI
2005	3.3	8.0	7.8	9.6	23.2
2006	10.9	8.1	7.7	19.3	15.9
2007	12.7	11.4	9.9	20.6	31.9
2008	5.8	12.0	10.4	14.2	29.4
2009	10.5	13.5	13.0	29.4	17.8
2010	8.3	14.6	10.5	15.4	23.9
2011	4.1	14.4	13.0	4.9	27.2
2012	8.9	12.7	14.7	9.3	31.9
2013	4.4	11.3	14.9	5.6	41.0
المتوسط	**7.7**	**11.8**	**11.3**	**14.2**	**26.9**

المصدر: حسابات المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والفاو ومركز التجارة العالمية.

بالنسبة للسوق الروسي يتبين من الجدول أن مؤشر التنافسية المركب للبندورة التركية والمغربية هو أعلى بـ 4.1 نقطة و3.6 نقطة على الترتيب من مؤشر البندورة السورية، وهذا يعود في معظمه إلى ارتفاع مؤشر الحصة السوقية التركية بالدرجة الأولى ومؤشر اختراق الأسواق التركي بالدرجة الثانية وإلى ارتفاع مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للبندورة المغربية وكذلك مؤشر االحصة السوقية واختراق الأسواق المغربيان. وتعتبر تركيا تقليدياً من كبار المصدرين الزراعيين للأسواق الروسية وهي المصدر الأول للبندورة إلى روسيا حالياً كما مر سابقاً لذلك من الطبيعي أن تكون حائزة على حصة سوقية ضخمة ومحققة لاختراق أسواق جيد، ولكن التطورات السياسية الأخيرة وفرض روسيا عقوبات تجارية على تركيا ولاسيما في المجال الزراعي من شأنها أن تفسح في المجال لمنافسين آخرين – ومنهم سورية - كي يسدوا مكان الحصة التركية، ولذلك فإن مؤشر التنافسية المركب للبندورة التركية في الأسواق الروسية سيشهد تدهوراً كبيراً في المرحلة المقبلة. أما المغرب فهو بلد زراعي بدرجة كبيرة وهذا ما يفسر

[7] بالنسبة للسوق العراقي اكتفينا باختيار الأردن فقط للمقارنة وذلك لوجود نقص كبير بالبيانات التجارية الثنائية الخاصة بالعراق ومعظم شركائه التجاريين نظراً للظروف التي مر بها هذا البلد خلال العقد السابق.

ارتفاع قيمة الميزة النسبية الظاهرية للبندورة المغربية كما أنه يصدر سلعه الزراعية الروسيا منذ عقود لذلك فهو يمتلك حصة سوقية ويحقق اختراق أسواق معقول، ولكن كما لاحظنا سابقاً لا تمتلك البندورة المغربية ميزة المنافسة السعرية في الأسواق الروسية (بشكل عام يتعلق ذلك بتكاليف النقل بالنظر للبعد الجغرافي بين البلدين)، وهنا يتبين ضرورة استغلال المنتجين السوريين لهذه الميزة وتوسعة صادراتهم من البندورة إلى الأسواق الروسية، خصوصاً أنه بالرغم من الأزمة المفروضة على القطر فقد بلغت قيمة مؤشر المنافسة السعرية للبندورة السعرية في العام 2012 ما يعادل 1.073 أي أن البندورة السورية بقيت تحافظ على الميزة السعرية حتى في سنوات الأزمة.

أما بالنسبة للسوق العراقي فإن مؤشر التنافسية المركب للبندورة الأردنية يفوق نظيره السوري بـ 12.7 نقطة وهو فارق كبير يعود إلى ارتفاع الميزة النسبية الظاهرية للبندورة الأردنية بشكل كبير وكذلك ارتفاع الحصة السوقية لها في الأسواق العراقية إلا أن مؤشر المنافسة السعرية للبندورة السورية أعلى منه للبندورة الأردنية وكذلك مؤشر اختراق الأسواق أي أن البندورة السورية قادرة على المنافسة سعرياً كما أن لها حضورها المؤثر إلى حد ما في الأسواق العراقية وهذا ما يجب البناء عليه لتطوير قدرتها على المنافسة وبالتالي رفع مؤشر التنافسية المركب لها في هذا السوق.

11. المقترحات

تبين من خلال الدراسة أن مؤشر التنافسية المركب للبندورة السورية هو في انخفاض مع مرور الزمن كما أنه يقل بعدة نقاط عن مؤشرات الدول المنافسة الإقليمية في السوقين الروسي والعراقي. وتبين أن المشكلة الأهم بالنسبة للبندورة السورية هي انخفاض ميزتها النسبية الظاهرية على المدى البعيد بالرغم من حيازتها لهذه الميزة، وهو ما يعكس تقلص أسواق البندورة السورية بالرغم من وجود إمكانية التوسع أفقياً، وتبدو الزراعة المحمية هي المفتاح للصعود بإنتاج البندورة السورية وتشمل معها الإعداد الملائم للزراعة والتسميد المناسب والمكافحة المتكاملة للآفات مما يزيد إنتاجية وحدة المساحة، وكذلك فإن تحسين الخدمات التسويقية لها دور مهم، وعدم إعطائها العناية المطلوبة يعتبر من العوامل التي تضعف تنافسية المنتج. ومن الأهمية بمكان أيضاً العمل بشتى السبل للتخفيف من الأضرار التي تسببت بها الأزمة للإنتاج الزراعي عموماً وللبندورة بشكل خاص.

وبشكل محدد يمكن اقتراح النقاط التالية لتحسين وضع البندورة السورية التنافسي في السوقين الروسي والعراقي:

- زيادة الإنتاج:
  - توفير مستلزمات الإنتاج من بذار مرغوبة لأصناف مطلوبة في الأسواق الخارجية ذات غلة عالية ومواصفات تصديرية جيدة.
  - زيادة المبالغ الممنوحة من قبل صندوق الدعم الزراعي لتشجيع الفلاحين والمزارعين على الاستمرار بزراعة البندورة (خصوصاً البندورة المحمية) لاسيما أن تتالي الخسارة على مدار عدة سنوات يؤدي بالنتيجة إلى التوقف عن الزراعة من قبل الكثيرين وخاصة المزارعين الذين يستثمرون الأرض بالضمان.
  - التركيز على الزراعة المحمية للبندورة في الساحل لمردوديتها العالية وكفاءة المحصول للتصدير وملائمة الظروف المناخية
  - الاستفادة من مشروع الكوريدور الأخضر لتوسيع الحصة السوقية للبندورة السورية في الأسواق الروسية والاستفادة من تراجع الصادرات التركية إلى السوق الروسية وتلبية الطلب الروسي على البندورة نتيجة لذلك.
- التفاوض مع الجانب الروسي لتذليل العقبات الفنية والتجارية تمنع البندورة السورية من اختراق الأسواق الروسية بشكل أكثر فعالية، وفي هذا الإطار يجب العمل على الوصول إلى اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع روسيا أو الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي أو الوصول إلى اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوراسي.
- التركيز على المكافحة الحيوية لتحسين النوعية وضمان الإنتاج السليم والمنافس وتنفيذ المتطلبات بشأن السلامة الغذائية.
- تشجيع الزراعة العضوية للحفاظ على البيئة وزيادة فرص الدخول إلى الأسواق الخارجية، والاستفادة من مزايا المنتج العضوي الممنوحة تجارياً في السوق الروسي بشكل خاص.
- تصنيع البندورة وعبواتها وفقاً للمقاييس والمواصفات العالمية لزيادة فرص تسويقها داخلياً وخارجياً مع تطوير الصناعات الريفية والتقليدية وتحسين نوعية إنتاجها وتقديم القروض والتسهيلات اللازمة لإقامة منشآت التصنيع وتأمين وسائط النقل المبردة لنقل المنتجات.

- ضرورة الاستفادة من ميزة المنافسة السعرية التي تتمتع بها البندورة السورية في السوقين المدروسين والتي بقيت موجودة (أي هذه الميزة) حتى في فترة الحرب المفروضة على القطر، وذلك من خلال الترويج للمنتج السوري والتعريف به من خلال المعارض والمنشورات وغيرها.
- إعادة تكريس اختراق السوق العراقي والحضور التجاري في الأسواق العراقية مما يساهم في تطوير إنتاج البندورة السورية وتعزيز تنافسيتها وتوسعة قاعدتها السوقية.

1 المصادر

- الحموي، بشير. (2006) *ملخص سلعي عن البندورة*. ملخصات سلعية 3. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- المركز الوطني للسياسات الزراعية. (2015) *قاعدة البيانات*. [أونلاين]. متاحة على الرابط http://agriportal.gov.sy/napcsyr/sadb_ar.htm. [تم الدخول إلى الموقع بتاريخ: العشرين من آب 2015].
- المكتب المركزي للإحصاء. (2012) *المجموعة الإحصائية*. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء.
- بدرو، بشار. (2015) *لمحة عن البندورة في سورية*. ملخص سلعي 12. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- عبدالله، ابراهيم. (2006) *دراسة اقتصادية لإمكانية تنمية الصادرات لبعض الحاصلات الزراعية السورية*. القاهرة: جامعة عين شمس.
- فوزي، أبو العينين & الشيشني، أيمن. (2010) *دراسة اقتصادية للأسواق المنافسة لأهم السلع الزراعيةفى بعض الدول العربية*. وزارة الزراعة والتنمية، العدد 31 الرقم 1. القاهرة: جامعة المنيا.
- FAO. (2015) *Database*. [Online]. Available from: http://faostat3.fao.org/home/E. [Accessed: 1stJanuary 2016].
- ITC. (2015) *Database*. [Online]. Available from: http://www.trademap.org. [Accessed: 20th September 2015].
- Katić, A. et al. (2015) *Modelling the Composite Competitiveness Index of the Knowledge-based Society*. Acta Polytechnica Hungarica Vol. 12, No. 1, 2015. Budapest: Óbuda University.
- Limón, J.A.G. & Riesgo, L. (2008) *Alternative Approaches On Constructing a Composite Indicator to Measure Agricultural Sustainability*. Sevilla: IEEA.
- OECD. (2008) *Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide*. Paris: OECD.
- UNCTAD. (2012) *Tomato*. [Online]. Available from: http://lovetrafell.com/tomato-unctad-org.html. [Accessed: 14th September 2015].